البيـــان السيـاسـي

آ) مقـدمـة :

1ـ قد يتوهم بعض المطلعين السياسيين أن الأحداث العنيفة التي يتعرض لها الوطن العربي منذ 1967 عبارة عن مبادرات وانتكاسات محلية، وقد يتوهم بعض القادة أنهم يصنعون الآن تحولا سياسيا لفائدة بلادهم، وأنهم سيتمكنون بمحض ارادتهم واختيارهم أن يحللوا أزمات يظنون أنها أزمات قد ساقتها الصدف وعفوية السياسة المحلية، لكن الواقع ينبه بكل وضوح الى أن الضربات المتتالية التي توجه الى الشعوب العربية ليست الا تنفيذ المخطط أمبريالي واضح في أهدافه وأساليبه .

ليست هذه أول مناسبة تحاك فيها عمليات مثل التي تجرى في لبنان والتي تخنق فيها المحاولات التحررية بمثل العنف الذي نشاهده اليوم. لقد تجددت مثل هذه العمليات مع اختلاف أساليبها، كل عشر سنوات منذ عهد غير جديد، ومن العجيب أن مثل هذه التجارب لم تؤت نتائجها، اذ لا يزال الكثير من السياسيين العرب يتخيلون أنهم يحيشون نهضة ستتخلص بهم عن التخلف والانحطاط، وأن التحرر قضية محض سياسة، يمكن التوصل اليها بمجرد التسلح النظري، وبمحض مساعي القادة والمحترفين السياسيين، وبمعزل تام عن الشعوب. وليس من الصعب على من ينظر الى وضع الوطن العربي نظرة اخبارية أن يتحقق بأن الأمبريالية تنفذ اليوم مخططها بالسهولة والدقة التي لا يمكن أن يخالط في شأنها حتى أبعد الناس عن الادراك السياسي .

فكما أن التاريخ يخبرنا بوضوح بأن الاستعمار كان يرمي في القرن التاسع عشر الى الاستيلاء المطلق على مجموع أراضي العالم الاسلامي، بكسر شوكة المقاومة الشعبية بكل ضراوة ومداهنة الحكام التقليديين لايهامهم بالتفاهم، كذلك نرى الأمبريالية اليوم تسفر عن قساوتها المتطرفة كلما برزت للوجود بادرة تحررية شعبية، وهي توهم الحكام من جهة أخرى باستعدادها لفهم قضاياهم ومساعدتهم على حل أزماتهم ومشاكلهم بالطريقة التجريبية الفوضوية التي توكل كل الحلول الى الديبلوماسية وتقية الأشطار و" التفاهم " المزعوم .

ليس من الصعب أن نتحقق بأن الأمبريالية اليوم، شأنها بالأمس عازمة كل العزم على تنفيذ مخطط واحد، على أمة عربية واحدة، بدأت تتحرك فيها القوى الشعبية نحو التحرر الواضح الصريح. ويمكننا من خلال الأحداث أن نعرف أهم ما ترمي اليه الأمبريالية من أهداف، وأهم القواعد التي ترتكز عليها سياستها. ويمكننا التعرض الى بعضها في قليل من اللمحات :

1) استئصال آثار الناصرية :

ان الأمبريالية تتصور الناصرية أول حركة عربية جدية وجهت طاقات الشعوب العربية نحو أهداف تحررية واضحة، وهي بحق أول حركة عربية نزعت عن العرب مركب المقموعين الذي استولى على أذهانهم منذ بداية القرن التاسع عشر رغم ما قاسته " الناصرية " من نكسات وثغرات نظامية، فانها بقيت عمليا ونظريا نموذجا للمنهج السياسي الذي واجه الأمبريالية كخصم في مستوى الكفاح الشمولي. وكانت الناصرية على الخصوص منتبهة الى الاستراتيجية السياسية العالمية، وحاولت، قدر امكانياتها المحدودة أن تقابلها بمجهودات وحدوية عربية، كما حاولت أن تنبه الوعي العربي في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية. فلا غرابة مع هذه الايجابيات في تكوين

الوطنية العربية أن يشرع في التخطيط لمحو آثارها منذ حوالي عشر سنوات، وأن يرغم العرب أنفسهم على المشاركة في العملية بنبش سلبيات الناصرية وابرازها للرأي العام بطريقة مشوهة.

2) قمع الحركات التحررية الشعبية :

ان العدو اللدود للأمبريالية هو بطبيعة الحال: الحركات والأنظمة ذات المنهج الثوري التي تنبثق من الطبقات الشعبية وتجعل في طليعة أعمالها المقاومة التي تجابه عنف قوى الاقطاعية والرجعية الداخلية، بنفس العنف والوضوح الذي تستعمله هذه الأخيرة في قمع الشعوب واخضاعها. وما من حركة عربية ثورية تظهر للوجود وتجأ الى النظام والعمل الثوري الا وتجند عليها كل الإمكانيات العسكرية والسياسية والعقائدية التي بيد الأمبريالية وحلفائها. وليس هذا بالعجيب في منطق التصارع بين الطبقات الشعبية والاقطاعية العربية، لكن الأمبريالية تصنف لحلفائها الاقطاعيين أنواع الحركات التي تتسم في نظرها بالروح الثورية حتى تعقد الجبهات لمحاربتها.

فالأحزاب السياسية التقدمية التي تهتم بمستقبل الشعوب، وأنظمة الحكم التي تتأثر بالمنهج الاشتراكي كلها تعتبر في نظر الأمبريالية وحلفائها قوى ثورية يجب محاربتها بمختلف الأساليب: من تصفية مطلقة كما هو الشأن بالنسبة للفلسطينيين، الى الاحتواء والتمييع كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب، الى التطويق والتهديد كما هو الشأن للنظامين الجزائري والليبي.

3) مساندة أنواع الحكم الأكثر رجعية :

قد نتصور أن الأمبريالية تسعى للتفاهم مع البورجوازيات الوطنية المنتسبة للحضارة الغربية والأكثر وعيا لمنطق المصالح المتبادلة والأكثر تمسكا بتحالف البورجوازيات في العالم، ولكننا ننسى أن هذا المنطق صالح بالنسبة للتحاور فيما بين الدول الأوربية بينما يستعمل منهج آخر للتعامل مع دول العالم الثالث بما في ذلك الدول العربية حيث تراعى المصالح الاقتصادية للأمبريالية، من جانب يفرغ قمع الشعوب وتأجيل وجهها السياسي والاقتصادي الى أبعد أمد ممكن. ويفرض هذا المنهج اعتبار الأسبقيات في التحالف والمساندة بمراعاة الأنظمة الأقل وعيا واكثراثا بمصالحها الوطنية، وهي الأنظمة الاقطاعية بالدرجة الأولى. من أجل هذا نجد أن الاقطاعيات العربية تتمتع بعطف الأمبريالية ومساعداتها السياسية والعسكرية بكيفية شبه حدسية في جميع المناسبات. ثم تكون مساندة الأمبريالية بالدرجة الثانية للاقطاعية العسكرية الفاشية التي تبني حكمها على القمع والتعمية السياسية، والملابسات بين المنهج الرجعي والمنهج التقدمي من الأحزاب، وتعتبر الأحزاب السياسية اليمينية مثل " كتائب لبنان " الرجعية وما يشبهها من هذا النوع المتطرف هو الذي يحظى بالمساعدات المطلقة، لأنه أقرب الى الفاشية العسكرية منه الى البورجوازية.

وأما البورجوازيات الوطنية فانها تأتي في درجة متأخرة في تصنيف الأسبقيات الأمبريالية، لأنها تعد مبدئيا ونسبيا بحكم التصنيف الأوربي أكثر وعيا لمصالحها المحلية، وأعمق حساسية في الميدان الوطني، وأقل انخداعا للحيل والملابسات في المعاملات الاقتصادية، فهي من أجل هذا محل شك في ميدان المصالح، وليس العطف عليها الا عطفا حضاريا يظهر على الخصوص في المعاملات الديبلومسية التي تنفذ الى أعماق المسائل المصلحية الاقتصادية منها والاستراتيجية. ولا تلجأ الأمبريالية الى مساعدة البورجوازيات الوطنية مساعدة مادقة في العالم العربي الا عند ما تظهر في الأفق أخطار حركات شعبية ثورية تهدد الوجود بين الأمبريالي والبورجوازي معا.

ان احتكاك الأمة العربية بالسياسة الأمبريالية منذ أكثر من قرن قد أعطى ما يكفي من الدروس التاريخية لفضح هذا المنهج الذي يبين بكل وضوح أن الأنظمة الأكثر رجعية والأقل اكتراثا بمصالح شعوبها هي التي تتمتع بكامل العطف والتأييد من لدن الأمبرياليين.

4) فرض التناقضات :

لقد وافقت الأمبريالية على الجامعة العربية حينما تأسست، على فرض أن تستطيع استعمالها ككتلة استراتيجية لحماية مصالح الغرب بالبلاد العربية، التي أظهرت شعوبها بعض العزم على النهوض والتحرك. وكان من المفروض في نظر الغربيين أن تصبح هذه المنظمة شبه المنسق السياسي الذي تتوصل بواسطته سياستهم الى تبليغ أفكارها وبرامجها، وأن وضعها تحت هيمنة الأسر المالكة التي كان يحميها العرش البريطاني لدليل كاف لنفهم وضعيتها في بداية أمرها. غير أن ترعرع الوطنية العربية أدى الى التغلب على هذا المخطط في فترة من الزمان، ولقد كان بالجامعة العربية أن تصبح بعد ظهور الناصرية، وبعد تعزيز الشد التقدمي للأفكار الوحدوية، عبارة عن منظمة ذات فعالية وطنية. ولكن سرعان ما برزت للعيان واقعية التواجد المصطنع بين الأنظمة السياسية العربية المتناقضة: بين الجمهوريات والملكيات، وبين الأنظمة الاقطاعية والأنظمة الشعبية، وبين القادة المنغمسين في التحالف مع الأمبريالية والقادة المناهضين لها. ولقد حسن استعمال الاخوة العربية الأفلاطونية لاحتضان هذه التناقضات في داخل الجامعة مع تصعيد التطاحن السياسي خارج هذه المنطقة، ولا يخفى على أحد أن ألاعيب الأمبريالية بتحريض من حلفائها وتهويلهم من أخطار التقدمية، لعب ولا زال يلعب الدور الأهم في تعميق التناقض بين العرب وتعديد العوائق في سبيل التفاهم على أدنى مخطط سياسي واستراتيجي أو اقتصادي يمكن أن يتفق عليه العرب لحفظ كيانهم بأنفسهم. فمواجهة الوفاق العربي ضمن نشاط الجامعة العربية ليس الا تحركا اداريا يغطي التناقض الذي تسعى الأمبريالية في تعميقه والتشديد من حدته كلما وجدت آذانا صاغية عند حلفائها من العرب.

2 ـ استراتيجية التطويق :

ان هذا التناقض هو الذي يفسر ضعف السياسة العربية وعدم قدرة العرب على التفكير في استراتيجية تحقق وحدتهم وتحفظ كيانهم، ولكن الأمبريالية مدركة، رغم أن هذا الضعف المشهود، بأن الوطن العربي غني بالطاقات الانسانية والامكانيات الاقتصادية، وأن تفجير هذه الطاقات أمر ممكن كاد أن يتحقق ما بين 1952 و1967، وان هذه القدرات والاستعدادات الراكدة الآن لتعتبر من طرف الأمبريالية خطرا على هيمنتها العالمية واستراتيجيتها. ومن أجل ذلك، اعتبرت الشعب العربي رغم ما يعانيه من ضغوط وتناقضات قوة معادية بالمبدأ يمكن أن تنقض كل ما أبرمته من أحلاف مع بعض قادته وكل ما حققته من مخططات داخل الوطن العربي، ولا أحسن من استراتيجية التطويق التي جربت وأعطت ثمارها في أمريكا اللاتينية وفي أوروبا، لنأخذ مثالا واضحا عن هذا المخطط ونلمس من التجارب الحديثة العهد بنا أن سياسة التطويق هذه متعددة الوجوه :

أ) فمنها التطويق بخلق الأعداء وتعزيز قواهم العسكرية، اما بكيفية سافرة كما هو الشأن بالنسبة للصهيونية، واما بكيفية وقائية كما يقع ذلك بالنسبة لايران.

ب) ومنها التطويق المباشر بالأساطيل، والأحلاف العسكرية التي ترمي الى اتقاء الاتصال بين البلاد العربية والبلاد الاشتراكية، خصوصا بعد تجربة الناصرية وتجربة 1973.

جـ) ومنها التطويق الداخلي بادخال الأنظمة العربية الرجعية في أحلاف أمبريالية عربية وامدادها بالقوة العسكرية الضاربة مثلما هو الشأن في مخطط الحلف الاسلامي المزعوم، حتى يتسنى

لها مقاومة كل حركة أو نظام شعبي يرمي الى التحرير .

لعل هذه النقط من استراتيجية الأمبريالية اليوم لاتختلف كثيرا في جوهرها عن مخططات الاستعمار العتيق الذي كان لايسمح بأية مبادرة سياسية تأتي من شعوب مستعمراتها . واننا لنرى رأي العين تنفيذ البرنامج الأمبريالي على الشعب العربي ككل ، ونتبع مواقف القادة والمحترفين السياسيين ، فنجدهم يغالطون أنفسهم بالسعي وراء التحرر ولا يزيدون الانخماسا في شباك أعدائهم من الاستجابة للتخويف من التقدمية والتحريش بين القوى المختلفة ، و "تبييض الوجوه" أمام الاستعمار بالانسلاخ عن الوطنية الجدوبة وعن الاشتراكية والتقدمية وعن كل منهج وقع فيه الطعن ولو ببعض الاشارات من طرف الأمبرياليين ، فكأن مركب العقموعين الذي كاد أن يزول عن العرب في العشرين سنة الماضية قد أصبح اليوم حدسا سياسيا يمشي عليه كثير من قادتنا . وأن أفدح مغالطة يغالطون بها أنفسهم وأكبر خطيئة يرتكبونها تجاه الواقع العربي هي أن يصل بهم مركب القمع الى أن يتخذوه منهجا سياسيا يردهم الى عهد الخنوع والتبعية بدعوى خدمة المصالح والمحافظة على الحكم ، كما أن أفدح خطأ يرتكبون في تقسيم الواقع العربي ، هو أن يستهينوا بقدرة الشعب العربي وتطلعاته التحررية وأن لا يحسبوا برغبته الطاغية وتعطشه الى الكفاح الذي سيرفع عنه ذل الخضوع ، ولعل الأفاقة ستكون مفجعة على كل من لايحسب حساب الشعب العربي ويغتر بقوة الرجعية العربية اليوم لأنها منتصرة في لبنان ، ولأنها شتتت أبناء المغرب العربي في الصحراء ، ولأنها تعتز بتحالفها السياسي والعسكري مع الأمبرياليين .

ان هذه النكسة السياسية والعسكرية التي تنخمس آلامها في أعماق شعورنا الوطني وعند كل انسان عربي قد وضحت التناقضات ، وصفقت الخصوم ، وأماطت أقنعة التقدمية الكاذبة ، وفضحت كل الديماغوجيات بما يجري في لبنان من سحق جذري للمقاومة الفلسطينية وما يحاك في المغرب العربي من تحريش بين الشعوب وما يخطط من تطويق ضد الجزائر وليبيا الاشتراكيتين .

وانها لنكسة لن تنتصر فيها الاقطاعيات العربية ولا أنظمتها وحركاتها الرجعية ، لأن الضمير العربي ، والقرن الواعية الحية ، التي اتخذت السياسة نضالا لا احترافا ، وتضحيات لا مرقاة الى الحكم قد آلت على نفسها أن تفضح كل المؤامرات التي تحاك ضد الشعب العربي ، وأن تسعى بكل ما أوتيت من امكانيات على تنبيه الوعي عند الجماهير ، واثارة الضمير العالمي ، ليتفهم معنا قضية عادلة وتطلعا مشروعا وهو تحرير الأمة العربية ، والنهوض بشعبها من خمول التخلف ، وتحقيق وحدتها وحفظ كيانها .

ب) تحليل الأمة العربية نهضتها :

لقد أوجدت الايديولوجيات المائعة والثقافة اللفظية التي لازالت تتحكم في أذهان العرب منذ أكثر من قرن ، أوهمت الى الطبقات التي تدعي القيادة الفكرية والسياسية ، أن الوطن العربي قد نهض من انحطاطه بمجرد ما اختار طريق الحضارة العالمية ، وشرع يتهيأ لها بشتى الوسائل ، ولو تتبعنا واقع الأمة العربية اليوم ، وقارنا هذا الواقع بما يتصوره العرب عن أنفسهم من نهوض لوجدنا الفرق بين التطور والواقع فرقا مدهشا ، لا سيما اذا تطرقنا الى التحليل الموضوعي لمظاهر هذا النهوض المزعوم . نعم ان احصاء لمنجزاتنا في سبيل الاقلاع بالشعوب عن التخلف واخراجها من غياهب الجهل والغفلة الاقتصادية والسياسية لجدير بأن ينبهنا الى أن النهضة أسطورة لا تتمتع بها الا الطبقات التي تتوهم أنها تصنع النهضة بيدها . واننا لنعلم بالممارسة أن الطبقات الشعبية لا تعيش

. . . . / / . .

هذه المفارقة الايديولوجية والثقافية، لأنها لا زالت شاعرة بفقرها، ولبعدها السحيق عن أسباب الحضارة، ولا زال الفلاح الذي يكون أغلبية سكان بلادنا ينظر الى بورجوازية المدن، كما لو كنا في القرون الوسطى، كأنها مجموعات بشرية من عالم غريب عنه، مغلق بالنسبة اليه، لا يهمه ما يدور فيه من أساليب العيش والتفكير.

دور البورجوازية في النهضة

ان البورجوازيات العربية تعتقد أنها انتقلت من القرون الوسطى الى القرن العشرين بفضل مظاهر الحياة الأوربية التي استوردتها وفرضتها في مختلف المجالات المعاملات المدنية.

ان طبيعة النهضة الثقافية، بما في ذلك الكثير من جوانب الاصلاح كانت في بداية هذا القرن، وابتداء من العشرينيات على الخصوص متسمة بسمات الثقافة البورجوازية الأوربية: أخذت بقيمها وبنظرتها للحياة وبنزعاتها السياسية وبمجمل اهتماماتها. ولم تأت هذه الوضعية بمجرد الاختيار، ولكن الاستعمار بين الفرنسي ثم الانجليزي فرضا هذه الثقافة فرضا معاصرا باسم المعاصرة والتحول الحضاري، وكانت الاستجابة لهذه الدعوة الحضارية أمر يهم البورجوازيات العربية التقليدية القابلة للتحول لأنها ذات مصالح تفرض عليها التطور السريع والاندماج في الأنظمة الجديدة، وزيادة على ما كانت تتمتع به هذه البورجوازيات من عطف وتشجيع من لدن مختلف السلطات المحلية والأجنبية، فان الاستعمار سهر بنفسه على تحويل كل معاونيه من الاقطاعيين والرؤساء التقليديين الى بورجوازية جديدة تحول دعمه توسيع مصالحها في نطاق النظام الجديد. وليس من العجيب أن تجد هذه الطبقة تتغنى بنعم الحضارة الجديدة وبأنظمتها الادارية وبأساليب حياتها السياسية والاقتصادية وبمجموع أذواقها في الحياة. وان نقل النظام الاداري ومجموع القوانين المدنية وفرضها على البلاد من أعلى، دون تمييز في المحتويات الايديولوجية وتصفية القوانين التقليدية منها والعرفية، دون تحفظ أو اكتراث برأي الشعوب لدليل قاطع على الاختيارات العقائدية عند الحكام الاقطاعيين المتعاونين مع الاستعمار، وأعوانهم من مثقفي البورجوازية وأعمدتها في الادارة والأعمال.

وعلينا أن نتساءل ماذا كانت نتيجة هذا التحويل؟ لقد ظهرت للوجود بورجوازية من نوع جديد بين التقليد والمعاصرة ووقع التفتح على الثقافة الأوربية، وخطت الاقطاعية التقليدية خطوة في سبيل معاصرة نوعية والالتقاء مع البورجوازية، لكن هل تحولت هذه البورجوازية وهذه الاقطاعية ذهنيا وعلى صفاتها التقليدية في السلوك الاقتصادي والاداري والسياسي؟

ان المقارنات البسيطة بين البورجوازية الأوربية والبورجوازية العربية في ميدان الانجاز لكافية لأن تعطينا فكرة واقعية عن عجز البورجوازية العربية واقتصارها على التقليد السطحي، والتمسك بحبائل الرأسمالية الدنيا لحفظ وجودها واستمرارية مصالحها. ولا يقتصر سلوكها الاقتصادي هذا على عدم الانجاز بل ان عادتها الاستهلاكية التمتعية ضرب من السلوك العتيق الذي تشترك فيه مع الاقطاعية كوراثة طبقية أتتها من العصر الوسيط، واذا أحصينا ميادين نشاطها فاننا نجدها محدودة في التجارة والعقارات، وبعض الصناعات المستوردة تقنيا، ولا يمكننا أن نفهم ضخامة أرباحها وسلوكها التبذيري الفاحش الا اذا علمنا أن علاقاتها باليد العاملة المحلية هي علاقة استغلال غير مسموح به في غير البلاد العربية.

وليس من العجيب أن نجد بعض الصناعات الأجنبية الخفيفة، والغير استراتيجية بطبيعة الحال، تنشأ في بعض المناطق العربية جريا وراء الكسب على حساب اليد العاملة. وان هذا العجز عن الانجاز وهذه التبعية التقنية والأسواق الأجنبية لمما يجعل البورجوازية العربية تشدد من استغلالها

للشغلين في بلادها ، ومن هنا لايمكن أن تصبح طبيعة علاقاتها مع الطبقات الشعبية الا مجرد علاقات استغلال وضغط واحتقار.

وأما سلوكها السياسي فليس الا مجرد امتداد للسلوكات العتيقة التي كانت تدفع بالبورجوازية العربية التقليدية الى التحالف مع الحكم الاقطاعي أوكل حكم يماثله من الأوليغارشيات العسكرية والطائفية ، واكتساب الجاه بواسطته لحفظ المصالح مقابل امداده بالخدمات وتنميات الثروات الخاصة للمسيرين وعلية الاداريين . هذا وليست الانظمة السطحية التي تقلد القوانين المدنية الأوربية الا واجهات نظرية قلما تطبق على ذوى الجاه من الأثرياء وكبار الموظفين ، وأما مسخرة الدساتير والانتخابات وما يسمى بالحريات العامة في التفكير والتعبير ، فهي في كامل البلاد العربية مجرد أدوات للدعاية في التزوير السياسي ولا يستفيد منها الا المسيرون ومن يرتضونهم من الأعوان والحلفاء المصلحيين . ومن خلال السلوك الادارى المصطبغ من جهة بالتقاليد الموروثة عن الاستعمار ، ومن جهة أخرى بروح التسلط الاقطاعية والطائفية يمكن لأي مواطن أن يحس بفوضى المعاملات وأن يشاهد أن السلطور الادارى قوة قمع على الشعب يكبته عن كل طموح سياسي على الاطلاق ، وأما الثقافة والأذواق التي تمتاز بها البورجوازيات العربية فهي الثقافات والأذواق الأوربية مستوردة برمتها وبدون تقييم أو تمييز ، وأن المتحطش الى هذا الواقع الاجتماعي ليندهش من التباين العميق الذي نشاهده في كامل المجتمعات العربية ، من بورجوازية تفرض أذواقها على ما دونها من طبقات البورجوازية الصغيرة والعاجزة عن تقليدها ، وهي في قمة البذخ والامكانيات المالية ، الى طبقات شعبية مطوقة في أحيائها النهائية القذرة الى مجموع سكان الأرياف من الفلاحين البؤساء الذين ينظرون الى الطبقات العليا كما كانوا ينظرون الأمس القريب الى المستعمرين .

هذه هي الطبقة التي تدعي النهضة والحضارة والمعاصرة بالبلاد العربية ، واننا لنرى من هذه النظرة المختصرة على واقعية كيانها ، أنها طبقة عاجزة عن كل انجاز حضارى ، وأن تأثيرها عن المجتمع يمتاز بالعقم الصريح ، وانها بعيدة كل البعد عن قدرات البورجوازية الأوربية . هذا زيادة على أنها عبارة عن عضو غريب ومسخ فاضح في جسم المجتمع العربي ، ومهما نريد أن نصنفها ضمن التصانيف الاجتماعية التقليدية ، فاننا لن نستطيع أن نعطيها عنوانها الواضح ، لأنها كيان اجتماعي نوعي بين العتاقة وتقليد المعاصرة وهي مربوطة بمجتمعها الأصلي ارتباط استغلال واحتقار ، وبالمجتمعات الأوربية ، ارتباط تقليد وخضوع وهي بطبيعة جذورها التاريخية متحالفة مع كل أنواع الاقطاعيات لأنها ترى فيها السيوف التي تحميها من سطوات الشعوب .

رجال الحكم وتصورهم للنهضة

ان النهضة الفكرية المزيفة التي فرضتها الثقافة الغربية بواسطة قنوات الاستعمار ، أعطت " النخبة " بالبلاد العربية نظرات سياسية مذبذبة ، ولم يستطع القادة العرب أن يفلتوا من هذا التأثير الثقافي الذي يدعوا الى معاصرة غامضة فكريا لأن المثال الذي يقتدى به وهو النموذج الغربي جاهزا ويعتبر صورة حاضرة بين أعينهم . هذا مع اغفال لواقع المجتمع العربي أيما اغفال ، وعدم الانتباه الى العوائق الضخمة التي تفرضها طبيعة العلاقات بين الدول الامبريالية والعالم الثالث :

لقد مارس الحكام العرب تجارب مريرة بسبب هذا الاهمال لواقع مجتمعهم وبسبب تناسيهم لتخوف الامبريالية من نهوضهم وعزمهم على الخروج من التبعية الاقتصادية .

لقد ورث الحكام العرب أجهزة ادارية وقانونية ، ذات طابع مخالف لمصالح الشعوب ، واستمرت

تستعملها كأداة لتنفيذ سياسات جديدة أحيانا أو تقليدية أحيانا أخرى ، فكانت في غالب الظروف هذه الادارات عوائق تقف في وجه كل مبادرة بما تعودته من حب التسلط ، وتبادل المصالح والأخبار مع البورجوازيات ، وكان مآل كل أنواع الحكم العربي منذ التحرر من الاستعمار السياسي أن تتميع أفكارها وأساليبها في دواليب الأنظمة الادارية التي تفرغ نظرياتها وطرق تسييرها باسم الاستمرارية والاستقرار وعدم اثارة سخط الرأي العام وعدم اعطاء الفرص للمعارضين والتقدميين .

وبما أنه لا يوجد حكم عربي ذو جذور شعبية ، فان الاستقرار البورجوازي الذي يعني المحافظة والتخوف من كل مبادرة ثورية يصبح هو الطريق السائد في المعاملات السياسية .

وسرعان ما تصبح هذه الادارة الادارية هي الجهاز الوحيد الذي يفكر وينفذ كل البرامج الاقتصادية والاجتماعية باسم الكفاءة وطول التجربة ، والاتصاف بالمعاصرة والقدرة المزعومة على التخطيط للنهضة والتنمية .

وما من شك في أن هذا الجهاز الذي هو نوعيا اجتماعية خاصة في بلادنا له دوره الفعال في تدعيم مصالح البورجوازية والأخذ بأفكارها وأذواقها ، ومن الناذر أن يكون في مستطاع الحكم مهما كان نوعه : أن يتغلب على السلبيات التي تفرضها الأجهزة الادارية في المعاملات مع الشعوب ، ذلك بأن الحكم يتوهم في جل الأحيان أن الأنظمة القانونية والادارية هي الضامن الأكبر لثبات الدولة واستمرار وجودها .

وما من حكم عربي الا ويتوهم طبقا لهذه الذهنية أن فوضى الشعوب أمر طبيعي مصدره الجهل السياسي والاقتصادي ، وأن الادارة تكوّن سورا منيعا ضد هذه الفوضى .

اننا نلمس احتقار الشعوب وعدم الثقة بامكانياتها السياسية من هذه العقلية التي أصبغت بها جل الاطارات والقادة العرب ، وهي عقلية ذات جانبين : جانب منها أوحت به الثقافة البورجوازية الحربية المعاصرة ، وجانب آخر موروث عن ثقافتنا التقليدية التي كانت تعتبر السياسة أمرا متعلقا بالحكام والخاصة المتسلطة ، بينما الشعب مجبور مردوع بالطبع .

من أجل هذه التصورات نجد أغلب المخططات الاقتصادية ببلادنا تجعل الاعتبارات الانسانية في درجة ثانوية ولا تعتني بتطلعات السكان ، بل يمكننا أن نقول بأن السياسة الاقتصادية في بلادنا تفكير وتدبير يصب من الأعلى ويدعي الحكام بشأن أنهم أعرف بمصالح الشعوب من الشعوب ، ولا ينتبهون للمفارقات والتناقضات التي يعيشونها أو تفرض عليهم من طرف ادارتهم .

هذا ولا نجد بالبلاد العربية أي نظام يفكر جديا ، وبالتخوف عن كل نية ديماغوجية في خلق الأنظمة والأساليب الملائمة لتوعية الشعوب والخروج بها من الخطة السياسية قصد الوصول في أقرب الآجال الى تسيير الشعب سياسته بنفسه . ومهما تكن الحماسية الوطنية والاخلاص العاطفي للجماهير ، فانه اخلاص محدود من السلبيات السياسية ان لم يؤد الى خلق أنظمة سياسية شعبية تسعى وتختصر الطريق في سبيل التوعية ، ورفع كابوس القمع والخضوع والولاء الجماهيري للأشخاص والفئات المتسلطة . ومادام هذا الفراغ في الأنظمة السياسية الشعبية سائدا ببلادنا ، فلا مناص من أن يستمر الحكم في اللجوء الى الأساليب الادارية المفروضة من القمة ، والتي لا تستطيع أن تقف على واقع الحاجيات والتطلعات عند المواطنين . ان هذا لمن أسباب التناقض والفشل المتكرر الذي تعيشه بلادنا في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية ، وكل حكم يأتي بعد فشل سابقه يتوهم أنه سيجد الأسلوب الناجح في التسيير ، وان القضية قضية قدرات واخلاص محصورين في ذات المسيرين ، مع التناسي والغفلة عن أهمية دور الجماهير والاجتهاد في الصعود بها الى مستوى الحياة السياسية الواعية . ان تخيل النهضة من جانبه يعتبر الممارسة السياسية تقنية موكولة بعبقرية الحكام لن يؤدي

الى التغلب على التناقض والتباين الاجتماعي الذي يتخبط فيه الوطن العربي منذ عهد الاستعمار.

النهـــــضـة والـوحـدة

لقد كان من الطبيعي أن يشعر المواطنون العرب بوحدتهم الاجتماعية والسياسية احساسا عنيفا منذ تسلطت عليهم القوى الاستعمارية، وأبانوا بكل وضوح عن رغبتهم في التحرر والاتحاد، ولقد أخذت هذه الظاهرة السياسية كمسلم أساسي للكيان العربي في جميع أنحاء هذا الوطن، غير أن تصور هذه الوحدة العربية واعتبارها الضامن الأقوى للتحرر لم يكن على نفس الاتجاه عند جميع الفئات والطبقات، واذا كانت الشعوب ترى بالحدس هذه الوحدة كاملة في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتطمح الى تحقيقها بكل اخلاص، رغم قلة ادراكها للتناقضات العربية، فان أغلبية الفئات المسيطرة من اقطاعيات وبورجوازيات وسلطات ادارية تعودت على العزلة الاقليمية والوطنية وبنت عليها كل سلوكاتها في الحياة. وبناء على هذه العزلة التي كان يحبذها الاستعمار ويسعى في تقويتها فان هذه الفئات لم تفكر جديا في مخطط وحدوي يحسب كل الحساب للصعوبات والتناقضات.

نجد مثلا أن الارتباطات الاقتصادية والمالية قد بنيت على القواعد المصلحية للفئات المسيطرة وهي الارتباطات بين كل بلد عربي على حدة وبين المستفيدين من ثرواته في الدول المتحضرة، وبينما نجد قنوات التبادل مع أوربا متعددة فانها ضئيلة ومنحصرة في ميادين قليلة بين البلاد العربية، وليست هذه الوضعية الانعزالية مجرد نتيجة للصدفة بل هي راجعة الى تقسيم كل بلد عربي لمصلحته الوطنية والاقليمية بقطع النظر عن ما يمكن أن تؤديه المخططات الاقتصادية الوحدوية من منافع وامكانيات، وطبيعة هذا السلوك لا يمكن أن تكون خالية من التصورات الطبقية، والتقييم الحضاري الذي فرضته البورجوازية العربية، وأتباعها من رجال الادارة والأعمال. وليست الوحدة عند مثل هذه الفئات التي تفرض نظرياتها وسلوكها السياسي الا مبدأ أفلاطونيا لا يتعدى التضامن العربي وهو تضامن لا تخفى اليوم سلبياته على أحد.

واننا لنرى في هذا الميدان أيضا بأن القوى الشعبية التي تتطلع الى الوحدة الفعالة لم يحسب لها أي حساب في المعاملة السياسية، وبقي تخيل جل المسيرين للوحدة مربوطا بالانجاز الاداري، ولقد أدى بهم هذا التطور الى نشاط منعزل عن الواقع الشعبي، وأما ربط النهضة، بالوحدة العربية فلا يمكن أن يدركه ويسعى في تحقيقه الا ذو النظريات السياسية الثورية التي تجعل تطلعات الشعوب ومصالحها في مقدمة اهتماماتها، واننا نجد من خلال هذه الملاحظات أن النهضة العربية أمر وهمي اذا تتبعناه بالبحث الموضوعي في ميدان الانجاز التسييري ومجال الانسان العربي. وان التناقضات الضخمة التي نتخبط فيها ليست من قبل المشاكل التي يمكن حلها من أعلى أجهزة الدولة والادارات، أو فهمها من خلال تصورات الوهمية للسياسة التقليدية التي لا تعبأ بالشعوب.

ج) التنـاقضـات في الـوطـن العـربـي :

لعل أحسن الناس نية تجاه الجماهير الشعبية لا يحصون احصاء موضوعيا كل المشاكل والتناقضات التي تعيشها هذه الجماهير، وأن النضال السياسي مهما كانت النزاهة الخلقية التي يمتاز بها، لن يكون نضالا صحيحا اذا تجاهل المعرفة الدقيقة لواقع مجتمعاتنا التي يجري النضال من أجلها. ومن البديهي أن العمل والفكر السياسي الذي لا ينطلق من احصاء الواقع بطريقة علمية بحتة، لن يكون

الاحيالاتائها في ميدان التفكير واضطرابا وفوضى في ميدان العمل السياسي • ولا نظن مثل ما توحي به الذهنية البورجوازية أن " الممارسة اليومية للأعمال ، و مخالطة الرجال " ،قد تعطي الخبرة الكافية للصعود الى مستوى الوعي السياسي ، اذا لم يقع التنظير العلمي اللائق المبني على معرفة الواقع كما هو،لا كما يتصوره بعض الممارسين للسياسة من خلال ثقافاتهم و عواطفهم أو مصالحهم الطبقية أو ادعاءاتهم القيادية •

واننا قد وتعودنا في تحليلاتنا السياسية أن نجعل الاستعمار هو السبب الوحيد في خلق التناقضات العربية ، و ما علينا الآن نتفحص معظم الوثائق السياسية والعقائدية التي كتبت حتى الآن لندرك غلطاتنا في التحليل • فكأن المجتمع العربي حسب هذه التحليلات كان مجتمعا باردا لا يعرف الصراعات و لا يحس بالتناقضات و لا يشعر بأدنى تطلع حضاري ، حتى جاء الاستعمار و خلق التناقضات و حرر الطاقة الكامنة في الشعب العربي •

نعم أن الاستعمار قد خلق وضعيات اقتصادية واجتماعية جديدة وأخذت كثيرا من التحولات الضخمة في جميع الميادين ، ولكن المجتمع العربي قبل الاستعمار كانت له صراعاته وتناقضاته ،وأن الكثير من صراعاتنا الحالية ليس الا امتدادا لوضعياتنا النوعية التي نريد أن نتجاهلها أو نردها باسم عدم الضياع في التاريخ الى أزمات معاصرة تنطلق من عهد الاستعمار •

انه لمن التزييف للواقع أن ننكر وجود اقطاعيات و بورجوازيات عربية تقليدية ،وأن نتغافل عن عقليتها و سلوكاتها الاستغلالية ،كما أنه من الافتراء على الشعب أن ندعي عليه بالاطمئنان الى جلاديه التقليديين من أسر اقطاعية و أو ليغرشيات عسكرية و دول طائفية أعطانا التاريخ ما يكفي من أوصاف عن بشاعة تسلطها وفظاعة معاملاتها المبنية على القتل و النهب •

مراجعة تقييم التاريخ الاجتماعي :

ان التباين الاجتماعي الذي هو الظاهرة الأكثر بروزا في بلادنا ليس نتيجة للاستعمار فحسب ولكنه تباين عاشت عليه مجتمعاتنا قبل القرن التاسع عشر،ولقد ورثنا الكثير من مظاهره في أنظمتنا وفي عقليتنا و سلوكنا المعاشي و السياسي • ولقد كانت المجتمعات العربية الاسلامية قبل اتصالها بالاستعمار ،مجتمعات تعيش تطاحنا مستمرا بين اقطاعياتها النوعية و شعوبها المضطهدة • ولقد عودت هذه الاقطاعيات المواطن العربي أن يعتبر السياسة " تهلكة " يحرم عليه أن يتكلم فيها ،لانها وقف على الحكام الذين يسوقونه بالعصا ،اذ كانت العصا هي الأسلوب الأساسي للحكم في العصر الوسيط ، وان امتداد مثل هذه العقلية السياسية الى عصرنا الحاضر يجعلنا نذهب الى الجذور التاريخية في مجتمعنا وننزع عنها كل الخرافات والعواطف المتعلقة بالماضي "المجيد "ذي "الحضارة العصماء" حتى نفهم كثيرا من الأوضاع و السلوكات الحالية •

نوعية الاقطاعيات العربية ، الاسلامية و سلوكها السياسي :

ليس من قبيل الجد ولا من الفكر العلمي أن نتساءل هل هناك اقطاعية عربية اسلامية ، بدعوى أن الاقطاع نظام اقتصادي واجتماعي خاص بأوربا • واذا كانت الاقطاعية الأوربية ذات ميزات معينة معروفة مدروسة من لدن مختلف المدارس العلمية والايديولوجية ،فان اقطاعية العالم الاسلامي محتاجة الى الدرس ولعلنا سنكشف بعد دراستها أنها لا تقل وحشية وضراوة في احتقارها للشعوب عن أختها في أوربا •

ولقد سهل على كل المهتمين بالمجتمع العربي أن يأخذوا بتلك القوالب الحدونية التي ترد كل

••••//••

صراع وكل جدلية في تاريخ العرب الى الاصطدام بين البدو والحضر مع تناسي الأوضاع الحقيقية للصراع.

ان الأسر المالكة، ولنا منها بقايا، قد تكون من أصل بدوي، كما قد تكون من أصل حضري، أو من فئات عسكرية ترتقي الى أوليغارشيات، وليس من أسرة مالكة في تاريخنا العربي والا وترتقي الى الحكم بالسلاح و "المغالبة" على حد التعبير القديم، والرقي الى الحكم يؤدي بطبيعة الحال الى اطلاق يد الاستغلال في جميع خيرات البلاد حسب نظام اجتماعي، تكرر واستقر على مدلول معين، الى درجة أنه يمكن احصاء قواعده وادراك امتدادها حتى في بعض الأنظمة القريبة العهد بنا: فمن قواعد هذا النظام أن الحاكم يتصرف تصرفا مطلقا في الأموال والنفوس معتبرا الأرض كل الأرض ملكا خاصا "للسلطان" وذويه، وأن البشر رعايا، عليهم واجب الطاعة اللا مشروطة أو الموت. فالملك ومن ينوب عنه، له حق المصادرة كلما بدا له ذلك، وله أن يتابع كل انسان أظهر المخالفة في الرأي، أو امتنع عن تقديم الولاء.

ثم ان "السلطان" يمكنه أن يقطع الشخص الواحد من أهل "عصبيته" أو رؤساء جنده أو كبار موظفيه، أراضي واسعة كملك خاص، أو يعطيه جبايات مطلقة بأكملها أو مجموعة قرى أو قرية واحدة على الأقل.

ونجد زيادة على هذا أن القبائل الموالية للسلطان تحصل هي الأخرى على أراضي واسعة تكلف بافتكاكها من يد قبائل أخرى مناوئة للحكم، أو فاترة الولاء. فالصبغة العسكرية في بعض المظاهر، والجبائية في مظاهر أخرى، والقبيلة أحيانا تعد من ميزات هذه الاقطاعية النوعية كونها كما قلنا نظام لا يقل عنفا واستبدادا عن الاقطاعيات الأوربية.

وأما وضعية الفلاح في كل هذه الأحوال، فهي وضعية عدم الاستقرار الأبدي لأنه الضحية الأولى لكل حكم من هذا النوع. فمن الطبيعي أنه يترقب الفرص للمقاومة ويظهر حقدا متطرفا على الأنظمة التي تستغله وتحتقره. ولا يخفى علينا أن الفئات الاجتماعية التي تحترف على الزراعة وتربية المواشي هي التي تتعرض أكثر من غيرها للاستغلال والاضطهاد، وهي المحرومة من منافع الحضارة على الدوام. فالتفسير التقليدي للصراع بين البدو والحضر ليس هو الا تعبيرا مختصرا عن الصراع بين الطبقات الشعبية المحرومة من فلاحين ومربين للمواشي وبين الاقطاعية الحاكمة وأعوانها من جيوش وموظفين وقبائل منتفعة من الاقطاع، وبورجوازيات مساندة للحكم. أما الحرفيون والجماهير الفقيرة التي تعيش في المدن فقد كانت في غالب الأحيان مساندة للفلاحين أو هي طارح الصراع في بعض الأحوال.

جدلية الصراع بين الاقطاعية والطبقات الشعبية:

يجب أن لا ننسى في هذا الصراع ذلك الدور المهم الذي لعبته العقيدة الاسلامية كمحرك ايديولوجي يدعو الى الانتصار على الظلم والاستبداد، والمطالبة بالعدالة والمساواة التي تتطبع بها الاخلاق الاجتماعية للاسلام. ولقد كانت الروح الجماعية الديموقراطية التي تتمسك بها الطبقات الشعبية تدعو الى المناهضة المستمرة للاقطاعيات الحاكمة أسرية كانت أم عسكرية، وكثيرا ما كانت الجماعات البعيدة عن عواصم الملك والمنيعة في المناطق الجبلية والصحراوية تفلت من قبضة الحكم الاقطاعي، وتؤسس نظامها السياسي الخاص الذي هو نظام الجماعات المحلية، وقد تعود أحيانا الى النظام القبيلي لفعاليته العسكرية، وتنتقل أحيانا أخرى هذه الأنظمة الشعبية الى اقطاعيات محلية مناهضة للحكم المركزي، فالفوضى الشعبية كما نشاهدها في هذه الأوضاع، انما هي في جل الأحوال صفة من صفات المعارضة والمقاومة الشعبية ضد استبداد اقطاعيات الحكم.

وإننا لنعد هذا المظهر من التصارع الداخلي من أهم الظواهر التي يفسر بها الركود السياسي ، والانحطاط في الوطن العربي ، ونقول باختصار أن المجتمع العربي الاسلامي كان على مر الأجيال مجتمعا متكونا من فئتين مختلفتين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعقائديا . فاقطاعية الحكم وما يتعلق بها من جيوش وموظفين ومن يلتمس الجاه من كبار التجار كانت فئة مستغلة ، وأساس كيانها الاقتصادي هو امتلاك الأراضي وفرض الجبايات الفاحشة على المزارعين . وكانت من الوجهة الاجتماعية هي الفئة المتحضرة المفكرة لكل أسباب الحضارة . وكان سلوكها استهلاكيا تمتعيا ، سلبيا بالنسبة للانجاز ، لا يتعدى تمويل المرتزقة وبناء القصور . وكانت تفرض هويتها الطبقية كنخبة تقابل " الرعاع " لها سلوكها الخاص وأذواقها الخاصة ونظرتها للحياة ، وكانت العقيدة السائدة بين أفراد هذه الفئة كلها مبنية على التفاضل بين الناس وتثبيت المقامات بالوراثة وتبرير التمتع وسائر فنونه ، هذا مع تبرير الاضطهاد بدعوى الاستقرار .

وأما الطبقات الشعبية التي كانت تتكون أغلبيتها الساحقة من المزارعين ومربي المواشي في البادية ، والحرفيين و " الدهماء " ذات الحرف الهامشية في المدن ، فكانت تعد الفئات المحرومة من الحضارة ، وهي مؤهلة مبدئيا للشورات و " المشاغبات " . وهي ذات معاش محصور في القدر الأدنى من الحاجيات . وكانت عواطفها السياسية جماعية تعادلية ، كثيرة التشبث بديموقراطية الاسلام الأول الذي تدور عليه كل أحلامها السياسية والاجتماعية كأنه الفردوس المفقود .

هذا وليس من الواقعية أن ندعي بأن الصراع بين الجانبين كان يكتسي القدر الكافي من الوعي ، لكن ضراوة التطاحن على الحكم ومسح الحكم في المجتمع العربي ، لا يمكن أن يفسرا إلا بهذه الجدلية التي يحدها المؤرخون التقليديون فوضى اجتماعية وسياسية يمتاز بها المجتمع العربي .

إن التقييم للتاريخ في هذا الجانب الاجتماعي ، وإعطاء الأوضاع والتطلعات الشعبية حقها في سير الأحداث السياسية الكبرى وتفسير الانحطاط أو النهضة العربية بناء على واقعية الأشياء لا على الرؤية "النخبوية" التي تقدم الأشخاص وتطمس دور الشعوب لهو التقييم الذي سيعيننا على فهم الكثير من الأوضاع والتناقضات الحالية التي يتخبط فيها الوطن العربي .

العزلة :

يسهل على كل ملاحظ أن يرى العزلة العملية التي يعيش فيها كل قطر عربي بالنسبة لجيرانه العرب رغم الاستعدادات والرغبات التي تبديها الشعوب . وإننا لنجد الارتباطات الاقتصادية والثقافية بين كل بلد عربي على حدة ، وبين الأقطار الأوروبية أهم بكثير من الارتباطات الموجودة بين الأقطار العربية فيما بينها ؛ ولو وجدنا قنوات التبادل الواصلة بين العواصم الغربية والعواصم العربية في التجارة والمواصلات والتأثير الحضاري ، وقارنا بينها وبين التآثر فيما بين العرب لشعرنا بأهمية العزلة الموجودة في بلادنا .

وإذا كان الاستعماران الانجليزي والفرنسي قصدا التفرقة من وراء هذه العزلة ، فإن أساليب التصرف المصلحي المستترة تحت مقتضيات التنمية لمما يزيد اليوم في تقوية الحدود بين كل بلد عربي وجيرانه ، وليس أحسن من الوضعية السائدة بين بلاد المغرب العربي من انعدام يكاد يكون مطلقا للمبادلات الاقتصادية والثقافية ، لنضرب بها مثلا عن اتجاه أنظمتنا نحو الاقليمية ، والتشتت ، لا نحو الوحدة والائتلاف .

وإذا كان الاستعمار السياسي العتيق قد فرض عزلة فاحشة بين الشرق والغرب العربي ، فإننا نلاحظ بأن الاستعمار الاقتصادي الجديد قد جر بضغوطه وادعائه المساعدة على التنمية ، الى

.../.../...

العزلة المحكمة بين جميع الأقطار العربية . ولقد كان من مخلفات الاستعمار الذى فرضت تجارب مختلفة الوجوه في ميدان السياسة الاجتماعية أن أخذت اليوم ادارات البلاد العربية الكثير منها بالوراثة وعن قدم وهي في غالب الأحيان . ولا زالت التخطيطات تسير بكيفية وراثية وعلى خطوات اصلاحية بطيئة منذ أن حصلت بلادنا على استقلالها السياسي .

وليس هناك أي مشروع عربي جدي يرمي لتوحيد الأهداف الكبرى في ميدان السياسات الداخلية ، والاستفادة من تجارب الجيران ، بل نرى أن التخوف من الجار ونبذ تجاربه لهو السلوك الأساسي في الادارات . والنتيجة من هذه الوضعية أن الأحوال الاجتماعية التي تركها الاستعمار كانت ولا زالت في الغالب هي المنطلق لسياستنا الداخلية . فالامارات والولايات التي تركها الاستعمار على اقطاعياتها وقبليتها العتيقة ، لا زالت على سلوكها الاقطاعي والقبيلي ، بينما الأنظمة البيروقراطية العسكرية لا زالت تمشي على الأسلوب الذى عرفته ونقلته من الادارات الاستعمارية تصب اصلاحاتها على الشعوب من أعلى أجهزتها .

وسواء نظرنا الى وضعياتنا من وجهة التحليل اليومي بين مختلف أقطارنا أو من وجهة الوراثة الادارية التي فرضها الاستعمار ، فاننا نمشي لامحالة حسب مخطط التفرقة والعزلة الذى دبره الاستعمار السياسي العتيق ، وأتقن تنفيذه الاستعمار الاقتصادي الجديد .

الفئات الاجتماعية المعاصرة :

اذا كان الاستعمار المباشر وتسلط الحضارة الغربية على الوطن العربي قد أدى الى تحول جذرى في مختلف الميادين السياسية والثقافية ، فانه يمكن مع هذا أن يقال بأن المجتمع العربي لا يزال يعيش على كثير من الأنظمة القديمة التي هي امتداد لوضعيات ما قبل الاستعمار . وأن هذه الحالة لمما يزيد في تناقضاته الداخلية بين العتاقة والمعاصرة ، والفئات المتطاحنة وراثيا ، والفئات الجديدة التي ظهرت الى الوجود منذ ما يقل عن قرن .

1) فالاقطاعيات الحاكمة اليوم بالبلاد العربية لا تختلف كثيرا عن الاقطاعيات القديمة في هويتها وسلوكها السياسي ، فهي الآن مثل ما كانت عليه بالأمس أسر وعصبيات ذات تصرف مطلق اقتصاديا وسياسيا رغم وجود تلك الواجهة الواهية المتكونة من القوانين العصرية ، غير أن الاقطاعية تمتاز اليوم عما كانت عليه بالأمس في أنها ذات اتجاهات مصلحية شبه بورجوازية متجهة كلها نحو العالم الخارجي ، من تعديد الصفقات مع الشركات الأجنبية وتوظيف للأموال ، أو مجرد تهريبها الى البلاد ذات الاستقرار النقدى ودعوة الى الانفتاح على المعاصرة والأخذ بأساليب العيش الأوربي في قمة مستوياته التمتعية . وأهم ما تمتاز به هذه الاقطاعيات المعاصرة الحاكمة هو اعتمادها على حمايات امبريالية لاستمرار وجودها في الحكم ، وسواء وقعت هذه الحماية بالتدخل العسكرى المباشر من طرف جنود الاستعمار ، أو بطريقة الامداد التقني للجيوش المحترفة التي تحمي العروش الهارية ، فان النتيجة واحدة وهي الزيادة في عمر نوعية اجتماعية وسياسية عتيقة كان من حقها أن تنمحي أو تتطور على الأقل منذ أكثر من نصف قرن . وان هذا الوجود اللاطبيعي في مجتمع بدأ يعيش تحولاته الجذرية بسبب النضال الشامل الذى فرضه الاستعمار ، لمما يزيد في تناقض الأمة العربية وعرقلة تقدمها ، ذلك لأن تقنيات الحكم التي حصلت عليها الاقطاعيات في بلادنا من جيوش مجهزة تجهيزا عصريا وادارات شبه معاصرة تراقب السكان مراقبة دقيقة لمما يعطي الأسر الحاكمة قوى قمعية مجهزة تقنيا ، ووسائل فعالة في تعطيل الحركات التحررية لشعوبنا . وان التدخلات العسكرية والمباشرة للأمبريالية قصد حماية العروش الهارية واعطائها فرصا لاستعادة تمركزها واسترجاع قوتها القمعية ليعد من أهم الأحداث السياسية التي

.....//..

تكون حاجزا ضد التطور الطبيعي للبلاد العربية ،واذا كانت الترابطات المصلحية والسياسية بين اقطاعياتنا والقوات الاستعمارية قد خلقت شبه استقرار لفائدة هذه الاقطاعيات، فان استقرارها هذا يتعدى مغالطة النفس وايهام العالم الخارجي برضى الشعوب وغفلتها عن أي طموح تحرري ، بينما ينبئنا الواقع أن استقرار القمع ليس الا تعميقا للتناقض بين الشعوب وحكامها ، وتخزينا للطاقات الانفجارية مثل التي شهدها سقوط العرش العراقي وسيشهدها سقوط اقطاعيات قمعية مثله لا زالت تنهج مناهجه حتى الآن .

2) وأما البورجوازيات العربية ،فقد رأينا فيما سبق بأنها هي الفئة الاجتماعية التي صبت على الشعوب العربية أجهزة المعاصرة السطحية وذهنيتها مع التعالي عنها وتعميق المسافة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بينها وبين الفئات الشعبية ،وليس من شك في أن هذا الانفتاح العقيم على الحضارة الرأسمالية ليس بعيدا في نتائجه عن الترابط الاقطاعي الامبريالي ، لأنه يقوي المصالح الاقتصادية والسياسية مع القوى الخارجية ويرفض في الداخل كل موقف تحرري للشعوب ، وليس من الغريب أن نجد بناء على هذا الواقع بأن التساند الاقطاعي البورجوازي الذي يعد مبدئيا أمرا مستحيلا في البلاد الأوربية ، انما هو قاعدة اجتماعية وسياسية لا يمكن أن يلحقها أي استثناء بالبلاد العربية . ولقد وصلت التأشيرات بين البورجوازية والاقطاعية ، كطبقتين متحالفتين الى اعطائها سلوكا حضاريا له نتائجه الظاهرة : منها أن الاقطاعية تأخذ بذهنية البورجوازيات والاقتداء بها في طرق المعاش الأروبي والأذواق التي تستوردها ،وأن البورجوازية تتظاهر في كثير من الأحيان بالتمسك بالتقاليد ،وتظهر بعض الاحترام للدين في وظائفه الطقوسية ،مدارا قطاعيات التي تتدرع بالدين كعقيدة سياسية للمحافظة والنظام .

ولعل أبرز مظهر اجتماعي في بلادنا هو قوة تأشير هذه البورجوازية رغم سطحيتها وعقمها في ميدان الانجاز الاقتصادي والحضاري على الأجيال . ويمكننا أن نقول بأن جل المواطنين في المدن المعاصرة يتأثرون بالسلوك البورجوازي معتبرين – حسب الذهنية السائدة – أن ليس هناك نموذجا حضاريا أرقى من نموذج هذه البورجوازيات المحلية . فالبورجوازيات التقليدية التي لم تتمكن بعد من التحول الى بورجوازية معاصرة بسبب اقتصارها على التجارة المحلية المحدودة تجعل منتهى طموحها في أن تأخذ بأساليب النشاط والمعاش الذي نشاهده عند هذه الفئة الاجتماعية ، وهي في هذا الموقف لا تختلف كثيرا عن البورجوازية الصغيرة المتعددة النشاطات من حرفيين وموظفين وصغار التجار . ولعل الدور الشبه قيادي المبني على فرض المحاكاة بالأبهة المادية التي تختلط مظاهرها مع مظاهر المعاصرة ، سيبقى لفترة من الزمن سلاحا قويا بأيدي البورجوازيات العربية لتوسيع رقعة تأثيرها خصوصا على أجهزة الدولة مهما كان نوعها ،وعلى مجموع سكان المدن المعاصرة مادام هؤلاء لم ينتبهوا الى العقم الاقتصادي لهذه البورجوازية والى تفاهاتها الحضارية .

3) وأما عمال الصناعة الحديثة الذين يعتبرون فئة اجتماعية جديدة فيجب اعطاؤهم ما يكفي من الدرس لتحديد مميزاتهم الاجتماعية والاقتصادية ،لأن لهم مكانة خاصة ضمن الطبقة العاملة في مجملها . واذا كانت الهوية الاجتماعية والسياسية للطبقة العاملة معروفة بكيفية دقيقة في البلاد المتحضرة ، فانها لا زالت في بلادنا العربية محل تطور عميق يحتاج الى كثير من الانتباه ، ولا يمكن لأي أحد أن ينكر أهمية الطبقة العاملة في الكفاح السياسي وافتكاك الكثير من المكتسبات الاجتماعية وتوضيح الصراع مع الطبقات المستغلة الذي يحققه عمالنا بسائر البلاد العربية ، ولكن الطبقة العاملة لا زالت رغم كل هذه النواحي الايجابية من سلوكها محتاجة الى التنظيم والتوعية السياسية ،وسبب ذلك أن طبقتنا العاملة تنقسم الى فئات قد تتباين جذورها الاجتماعية وتخصصاتها الاقتصادية والتقنية ،

.../..

وأطر أعمالها ونشاطها السياسي ، واننا لنشاهد رغم وحدة التطلعات والمشاعر أن السلوكات السياسية والاقتصادية قد تختلف حسب الفئات، فعمال البناء بمدن المغرب العربي مثلا يختلفون عن عمال المهجر المتخصصين في الصناعات الأروبية الحديثة ، وهناك العمال الذين يعيشون على استقرار و مكتسبات اقتصادية وفنية دائمة ، وهناك من يخضع لسوق اليد العاطلة المزمنة ، كما أن هناك أنصاف البطاليين الذين يستمرون على حالتهم طوال السنين . واذا كانت أغلبية عمال المهجر ، وعمال البناء والوحدات الصناعية الخفيفة ببلادنا ينتمون الى أصول زراعية لا زالت مرتبطة بنظامها الاجتماعي القروي مع ما يترتب عن ذلك من سلوك اقتصادي واجتماعي ، فان عمال الصناعات الحديثة يمثلون فئة لها ميزاتها وامتيازاتها ضمن السلم الاجتماعي داخل الطبقة العاملة نفسها . ولقد تأطرت هذه الفئة حضاريا بسبب تخصصها واستقرارها . ولكن هؤلاء العمال لم يتمكنوا بعد من فهم هويتهم الاجتماعية والسياسية ، ولا زالت علاقاتهم مع البورجوازيات تشبه في مجملها سلوك البورجوازية الصغيرة من السعي وراء الاستقرار والقبول بالطموح المادي المحدود ، والأخذ بالرفاه الحضاري المكذوب مقابل خضوع سياسي يكاد يكون مطلقا لأن أصله الخوف من البطالة وضياع المكتسبات والمكانة النسبية التي تتمتع بها هذه الطائفة تجاه البطالين وأنصاف البطالين وصغار الفلاحين .

ولقد أدت هذه الغفلة السياسية عند هذه الطائفة من العمال الى تدجينهم بسهولة عجيبة بواسطة نقابات ذات هوية مزيفة ترمي في برامجها الى التخطيط والتعمية بين مشاكل التنمية والانتاج ومشاكل الترقية والوعي الاقتصادي والسياسي .

ولقد استعملت هذه النقابات سواء من طرف بيروقراطيات الدولة والأحزاب أومن طرف البورجوازيات الوطنية ، لبلوغ أهدافها المصلحية أكثر مما استعملت لتوعية العمال واعانتهم على تفهم أوضاعهم السياسية الحقيقية . ولا زالت مثل هذه العلاقات بين العمال والنقابات من جهة وبين العمال وأجهزة الحكم من جهة أخرى ، مجرد علاقات تبعية وخضوع والاتفاق على تغطية المشاكل عوضا عن التصريح بها . واننا لنجد مرتبة عمال الصناعة في بلادنا مرتبة متوسطة في السلم الطبقي ، لأن الفلاحين في معظمهم وكثير من صغار الحرفيين والبطالين وأنصاف البطالين وذوي الحرف الهامشية يعدون طبقات دنيا بالنسبة اليهم . وقد سيطرت هذه النسبة الاجتماعية على ذهنية كثير من العمال المستقرين فجعلت منهم شبه بورجوازية صغيرة غافلة عن حقائقها السياسية ، ومنتبهة الى مصالحها المادية العاجلة . فاعتبار العمال قوة ثورية نظرية ، مع التغافل عن نوعيتهم ونسبة أوضاعهم في بلادنا ، أمر يجب مراجعته . وان مثل هذه الظاهرة لتشير يزيد في تنبيهنا الى عمق تناقضاتنا ، ووجوب دراستها بكيفية أكثر موضوعية وأكثر جدية مما تعودنا عليه حتى الآن .

4) ان أغلبية السكان في البلاد العربية تعيش على الزراعة أوما يلحق بها من طرق المعاش كتربية المواشي ، وبعض الحرف القروية ، وان التفكك العميق الذي أحدثه الاستعمار سواء منه الاستيطاني أوالاقتصادي على هذا الجزء المهم من مجتمعنا يعد أبرز مظهر للتحول العميق الذي طرأ على البلاد العربية ، ولقد أدى هذا التفكك في كثير من النواحي وخصوصا في المغرب العربي الى تشريد شبيه بالابادة ، وكان من حظ سكان الأرياف المطرودين من أراضيهم والفاقدين لأطرهم الاجتماعية التقليدية أن أنشأوا المدن القصديرية ، وقرى الأكواخ المجاورة لقرى الاستعمار حيث تتكدس جماهير البطاليين وأنصاف البطالين ومجموع فتات ما دون البروليتاريا .

ولا زالت المدن المعاصرة منذ ما يزيد عن القرن تستقبل مثل هذه الفئات المتشردة التي تعيش على هامش كل المجتمعات : لا هي الى البداوة ولا هي الى الحضارة ، ولا هي البروليتاريا ، ولا هي الى المجتمع القروي ، أوالشبه قروي ، ولا هي الى الاستقرار السكني ، ولا الى الظعن البدوي . وان وجود

مثل هذه الجماهير في مثل هذه الوضعية المضطربة لأكبر دليل على حالة التأزم الاقتصادى والاجتماعي المتطرف الذي تعاني منه المجتمعات الزراعية في أغلبية البلاد العربية.

واذا كانت المجتمعات الزراعية في القديم هي ملجأ للروح الجماعية المتناقضة مع اقطاعيات الحكم واذا كانت في كثير من الأحيان تتسلح بالنظام القبيلي ذي الفعالية الفكرية المجربة، قصد الافلات من قبضة الاقطاعيات، فانها كانت حتى القرن التاسع عشر تحيش على أنظمة تقليدية لها استقرارها النسبي الضامن لبقائها. فمن ذلك أنها كانت في أغلبها ذات نظام "عرشي" جماعي فيما يخص أراضي زراعة الحبوب والمراعي، وكانت تفرض التكافل الاجتماعي فيما يخص أراضي الري، وكانت تمتاز كلها بالعداء المبدئي لاقطاعيات الحكم التقليدى، سواء استعملت السلاح للانسلاخ عن هذا أوخضعت له خضوعا ظاهرا هو عبارة عن تقية أكثر من تبعية ورضى.

ومن المعلوم أن المجتمعات الزراعية كانت طوال القرون التي عشنا عليها تحت السيطرة الاقطاعية تعد في أسفل الهرم الاجتماعي، وكان انتاجها الزراعي معرضا "للأبخاس" والتقييم الاستغلالي الذى تفرضه أسواق الحواضر الخاضعة لتصرف البورجوازيات الحضرية. ولقد استمرت مثل هذه العلاقات الاستغلالية حتى عصرنا الحاضر، فيما يتعلق بابخاس المنتوج الزراعي والاستهانه بعمل الفلاح بما في ذلك منتوج الصناعات اليدوية مثل بعض النسيج وبعض الحرف النسوية. ولا زالت حتى في عصرنا الحاضر الحرف التي تعد امتدادا للرق التقليدى مثل الخدمة في بيوتات البورجوازية، أعمالا تكاد تكون بدون أجرة الا "لقمة العيش". ولا يلجأ اليها الا أبناء وبنات الفلاحين لما يعانونه من شظف ومتاعب اقتصادية سواء قبل هجرتهم أو بعد هجرتهم من الأرياف.

ونعتقد أن الحالة القصوى "لعدم التحمل" والفئة الدنيا من المعاش الضرورى هي ظاهرة عامة بالنسبة لاغلبية الأرياف العربية. وان الانفجارات السكنية التي تدفع بالجماهير من "اللامحتمل" الريفي الى "اللا محتمل" في أكواخ المدن القصديرية قد بلغت أقصى حدتها في عهد الاستعمار ولا زالت ظاهرة سائدة في كثير من بلادنا حتى الآن.

ونلاحظ أن تحول الانتاج الزراعي من اقتصاد "معاشي" متعدد النشاطات الى انتاج للأسواق الخارجية مثل زراعة القطن والكروم والحوامض قد ساهم بقدر وافر في المجتمعات الزراعية، ونقل جل الفلاحين الذين فرض عليهم هذا التغيير الى جماهير بروليتاريا هي دون مستوى البروليتاريا الصناعية بكثير، وهي جماهير فقدت استقرارها النسبي وأصبحت عرضة للفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي لاتؤثر في طبيعتها الاجتماعية تلك الحلول الاصلاحية الجزئية التي تلجأ اليها بعض الحكومات.

ولا يمكن أن نطبق على مجتمعاتنا الزراعية تلك القاعدة التي تقول بأن انتقال السكان من حياة الفلاحة الى حياة البروليتاريا يعد حتما تقدما في سبيل الحضارة و"المعاصرة"، ذلك لأننا هنا بصدد مجتمع يحطينا نوعية من التطور من سيء الى أسوأ. ولعل الاستقرار النسبي للأطر الاجتماعية الزراعية من أسرة تقليدية وجماعة قروية ونظام قبيلي عند مربي المواشي أحسن بكثير من فوضى مادون البروليتاريا في حياة الأكواخ والمدن الهامشية.

وليس من السهل أن يختار الممارسون للسياسة بين عتاقة الأنظمة القروية و"تشرد" السكان القائمين على أبواب المدن المعاصرة.

وما من حل مهاود لايلجأ الى الجذرية الثورية في هذا الميدان الا ويعد تلفيقيا يستدعي السخرية وان الدعوة الى المنهج "الاصلاحي" التي تقوم بها بعض الحكومات المتأثرة بالعقيدة البورجوازية

..../..

ليس الا تأجيلا للتناقضات واحتضانا لهذه الأزمة الاجتماعية الطاحنة التي تجر العالم العربي نحو التخلف المتزايد والانفجار الضخم الذى لا مناص منه .

ان جماهير الفلاحين المنقسمين الى فئات اجتماعية واقتصادية لا استقرار فيها من مزارعين يعيشون في اطار القرى التقليدية ذات الانتاج الضعيف المحدود ، وبروليتاريا فلاحية في المزارع العصرية وشبه بروليتاريا على هامش المدن والقرى هم أكثر الطبقات الاجتماعية تعرضا للبطالة والهجرات الفوضوية ومجموع العاهات والكوارث الاجتماعية . واذا تناسينا أن أغلبية سكان البلاد العربية تتكون من هذه الفئة المشتتة المنفصمة الأطراف فانه يمكن ارتكاب الخطأ السياسي التقليدى الذى يتناول مشاكل العالم الزراعي وقضايا الأرياف بالسطحية البيروقراطية والتقنية ، ولا يمكن لأية بيروقراطية حكومية أو حزبية متعودة على المناهج السطحية أن تنفذ الى أعماق هذه القضية الضخمة اذ لا حضارة ولا تنمية ، ولا سياسية في البلاد العربية ، بدون التعرض للطرق الثورية السريعة الى تحويل جذرى لفائدة الفلاحين .

واننا اذ ننبه في هذه الاشارة السريعة الى مميزات أهم الطبقات الاجتماعية المعاصرة بالبلاد العربية مع ابراز نوعيتها ، ولفات النظر الى ضخامة المشاكل التي يطرحها تعايشها فاننا نقصد من ذلك الدعوة الى التسلح بالوعي العلمي الكامل والجرأة السياسية القصوى للتعرض الى شرح تناقضاتنا وتشتيتنا الاجتماعي والسياسي ، وأسباب تعثرنا المرهق في طريق التحرر والتنمية .

قضية الحكم في البلاد العربية

لا توجد قضية أشد تعقيدا أو أكثر تأثرا بالحساسيات والاعتبارات الذاتية ، من قضية الحكم في البلاد العربية ، ولا يوجد نوع من الحكم في عالمنا الحاضر أشد خضوعا لرواسب التاريخ وامتداداته من أنواع الحكم العربية ، وقلما يوجد حكام يتخبطون في الاستلابات والعقد الناتجة عن عدم التفكير المنطقي والعلمي في السياسة بالقدر الذى نجده عند حكامنا .

ولا يمكن أن يشاهد في العالم المعاصر حدة في الصراع على الحكم والتشبث به مثل الحدة التي نشاهدها في بلادنا .

ولقد آن للضمير العربي أن ينتبه الى هذه الظاهرة وأن يسعى الى تناولها بالبحث والشروح الموضوعية الخالية من كل تصور تفرضه الذهنيات الطبقية ، وأن يتسلح بالجرأة القصوى ليقيم الأعمال والسلوكات السياسية تقييما علميا ، وان ما سيجنبه الممارسون للسياسة من فكر سياسي جاد سيكون لا شك أهم من الحدس ، والمنهج التجريبي الفرداني الذي يسيرون عليه اليوم .

ولسبب احاطة العمل السياسي بشبه قداسة خاصة بالمسؤولين ، مما سيساعد على توضيح القضايا الأساسية وطرق علاجها . ولقد آن أن نعتبر الحياة السياسية حياة يومية لأكبر عدد ممكن من المواطنين ، لهم فيها حق التفكير والتغيير والمشاركة دون تقية أو صمت يضمر السخط العميق والتأهب للصراع العنيف .

قلنا ان جميع أنواع الحكم العربية تعيش تحت ضغط الماضي ، وآثار الحكم التقليدى نشاهدها في كثير من التصورات السياسية والسلوكات تجاه المحكومين ، ومهما اختلفت أنواع الحكم اليوم ، فانها مشتركة في قدر أدنى من الصفات المميزة هي أبرز ما يمكن مشاهدته ، وهي الصفات الأساسية لطبيعة الحكم العربي : اذ لا فرق هنا بين الحكم الاقطاعي والحكم البورجوازي ، وحكم الالغارشيات العسكرية والطائفية المعاصرة .

ان صفة الاطلاقية التي يمتاز بها كل حكم عربي لتعد أهم مظهر من مظاهر ضغط الماضي على حياتنا السياسية.

واذا كانت هذه الاطلاقية المتطرفة محدودة من صفات الاقطاعية العتيقة، فانها لا زالت اليوم سلوكا عاديا سواء عند الاقطاعيات أو اللا ليغارشيات المعاصرة، وتتجلى هذه الاطلاقية في احتكار أهم الأعمال السياسية من لدن الحاكم المركزي وحاشيته المباشرة، كما تتجلى من جهة أخرى في تكوين العصب الاقليمية والطائفية الموالية للحكم، تستقطب هي الأخرى جل النشاطات والمبادرات في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية، وليس من الممكن أن تتصور هذه العصب مطالبة المواطنين بحقوقهم والتعبير عن تطلعاتهم، الا بمثابة معارضة يجب كبتها والقضاء عليها بكل ما يمكن من وسائل. هذا ولا يمكننا أن نعد مثل هذه العصبيات المعاصرة الا امتدادا للعصبيات العتيقة لما تتصف به من ضراوة في المحافظة على المناصب والامتيازات، ولما تمتاز به من تضييق حلقة المسيطرين على اقتصاد البلاد وسياستها. ومن أهم ما يمتاز به هذا النوع من الحكم فقره النظري واستهانته بالفكر السياسي الافيما يتعلق بالعقيدة الاليةالتي تعد أداة للمحافظة والرفع من شأن الحاكم وتقديسه بطرق شبه بدائية. ولقد تعودنا منذ نصف قرن على أن نشاهد حكامنا يتسلحون بمثل هذه العقيدة الأداتية ويقنعون الجماهير، كما يقنعون أنفسهم في غالب الأحيان بأنهم يعيشون في حكمهم تجربة شبه صوفية هي مفتاح لكل الانجازات وتحقيق كل التطلعات، يضمنها الحماس والالهام، والاخلاص الشخصي للامة. هذه في ظنهم هي الصفات التي تغنيهم عن جهد التفكير الدقيق، كما تغنيهم عن الوقوف على تطلعات الجماهير ومشاركتهم في السياسة التي تطبق عليها من قمم الأجهزة الحاكمة.

وليس "تصوف" الزعامات، بصفته استلابا سياسيا يعيشه حكامنا، نتيجة للفقر النظري فقط، بل هو في نفس الوقت من أسباب الفقر النظري اذ أن محاولات التفكير السياسي الجدي من طرف المواطنين لا يمكن أن تجابه الا بالقمع العنيف، لأنها تعتبر مبدئيا مساسا بعصمة الحاكم الزعيم وأعوانه الأقربين. وهل يخفى على أحد أن مثل هذه التصورات السياسية عبارة عن امتداد لذهنية الحكم التقليدي كما كانت تعيش عليه أمتنا في القرون الوسطى تحت سيطرة الاقطاعيات الأسرية والاولغارشيات العسكرية والطائفية؟ ان الاطلاقية في الحكم، والعصبية، والاستيلاب "الصوفي" الخاص بالزعامات، يعد من عاهتنا السياسية الموروثة، ولكننا نشاهد ظهور عاهات جديدة هي أيضا صفات مشتركة بين كل أنواع الحكم العربي.

فمنها الاعتماد على البروقراطيات كأنجع أداة للتنفيذ والمحافظة على الحكم، كما يتوهمها الحكام، ولكنهم يعيشون في هذه الظاهرة استلابا ليس بأقل خطورة من استلاب الخضوع الوراثي، وذلك أن البيروقراطية المعاصرة هي كما رأينا رديف للطبقة البورجوازية، لها ذهنية المحافظة على امتيازاتها الطبقية ومناصبها الضامنة لمصالحها ومصالح حلفائها الطبيعيين. وما من حكم يعتقد في أجهزة الدولة سواء كانت موروثة أومنصبة من طرفه، بأنها أجهزة ذات ولاء مطلق يمكنها أن تنفذ ما يشاء السياسيون الا ويفاجأ بانفلات الأمور من يده وظهور شبه تطويق عليه حتى يطاوع الأغراض الخاصة لهذه الطبقة أو يزول عن الحكم. ومن الوهم السائد عند حكامنا اعتقادهم أن الحكم تقنية تباشر في شبه توزيع للعمل بين السياسيين والبروقراطيات، للأولين التفكير والاختيار، وللاخرين التنفيذ بأنسب الطرق، وقد ينسون أو يتناسون أن للبروقراطية وسائلها في الوحي بالاختيارات وفرضها فرضا باسم التقنية، كما أن لها وسائلها في الاتلاف وتفتيت الحكم السياسي اذا لم يخضع لنظرياتها. وانه لتناقض عميق تعيشه كل أنواع الحكم العربي في وقتنا الحاضر، لأنها عميت كلها عن أهمية توعية الجماهير وتنظيمها واشراكها في العمل السياسي قصد الادلاء بتطلعاتها الحقيقية ومراقبةما يطبق عليها من مخططات اقتصادية

٠٠٠٠//٠٠

وسياسية .

ومهما أكدنا على ضعف التنظيم السياسي بالبلاد العربية ، فلن يكفينا هذا التأكيد ، لأن هـذه الظاهرة من أكبر الكوارث التي يعاني منها العرب مصاعب لاتحصى .

واذا كانت هناك اقطاعيات عربية حاكمة تكتفي بالعصبيات القبلية والطائفية لفرض مشروعيتها ، واقطاعيات أخرى تخلق تعدد الأحزاب ، مدجنة بعضها وماقتة بعضها الآخر ، ومحرشة بين هذا وذاك ، فان أنواع الحكم الجمهوري بالبلاد العربية لا زالت هي الأخرى تعتبر الأحزاب شبه عصبيات طائفية ، وهي ذات نظام ضعيف ، وعقيدة مهلهلة ، لا تعد في آخر الأمر الا مرقاة للحكم ، وأداة للولاء والمشروعية ، وشبه بيروقراطيات للمحافظة على النظام وضمان الاحتفاظ باطلاقية السلطات .

واذا كانت هناك صفات مشتركة بين أنواع الحكم العربي ، فاننا نجدها زيادة على هذا متباينة في كثير من الصفات الأخرى ، الى درجة الاختلاف في طبيعتها ، وذلك مما يزيد في التناقض العنيف الذي تعانيه بلادنا في الميادين الاقتصادية والسياسية .

الحكم الاقطاعي في البلاد العربية

ان هذا النوع من الحكم هو أكثر الأنواع التصاقا بالماضي وأشدها تمسكا بالمحافظة ، وأسرعها الى قمع الشعوب ، وأقربها الى التحالف مع الامبريالية ، وأكثرها تخوفا على المصير . وقد رأينا أنه لا توجد فوارق مهمة بين ماكان عليه هذا الحكم من سلوكات في القرون الوسطى وما هو عليه الآن .

فمن أهم مميزاته انه حكم أسري وراثي مبني على العصبية القبلية وما يشابهها من طائفة اقليمية أو دينية ، وهو من أجل هذا مختلف "صوفية" خاصة تكسب الأسر الحاكمة هالة من الحرمة والتقديس بواسطة عقيدة شبه خرافية ، مع نسيج من الطقوس تدور حول شخص الملك وأفراد أسرته الأقربين . ومن صفاته أيضا أنه يعتبر مشروعيته أهم من كل المشروعيات ، وان النفوس البشرية وحالات الشعوب منعدمة القيمة أمام هذه المشروعية الروحية ، التي تبرر كل قمع واضطهاد ، كلما أحست بأدنى خطر يهددها .

وأما اطلاقية التصرف السياسي والاقتصادي ، فانها تمتاز في هذا النوع من الحكم العربي بأنها موكولة بمزاج الملوك وارادتهم الشخصية ، يخططون ويتصرفون حسب مشيئتهم ، وعملا بحدسهم . كما أن هذه الاطلاقية تتميز في السلوك الاستهلاكي والتمتعي المتطرف ، من بناء القصور وصرف الأموال الباهضة من ثروات البلاد في الرفاهية الشخصية مع تبذير يفوق كل التصورات . واذا كان اقطاع الأراضي ومناطق الخراج والجبايات الزراعية هو قوام هذا الحكم في القرون الوسطى ، فان توزيع الامتيازات والمصالح على الأقرباء ورجال الحاشية ، وعلية المسؤولين في الادارة والجيش يعد امتدادا لمثل هذا التصرف الاقطاعي في عصرنا الحاضر .

ولقد رأينا في صفحات سابقة كيف أن هذا النوع من الحكم فرض وجوده ، وخلق لنفسه نوعا من الاستقرار بلجوئه الى التدرع بالمعاصرة وبحثه عن الحلفاء المصلحيين من البورجوازيات الوطنية والرأسمالية العالمية وليس من العجيب بناء على هذه المعطيات أن نجد الدول الامبريالية تسارع ، بكل ما أوتيت من قوة ، الى انقاذ كل حكم اقطاعي بالبلاد العربية ، لأنه الحليف الطبيعي ، اذا قورن بجميع القوات الأخرى . فالسند الامبريالي لكل حكم اقطاعي بالبلاد العربية مضمون مبدئيا ، لا بالحذاقة الدبلوماسية التي يتوهمها الملوك في أنفسهم ، ولكن بحكم حفظ مصالح الرأسمالية العالمية . ان التدخل المباشر وغير المباشر للقوى الامبريالية في سياسة البلاد ، قصد تجهيزها بأنجع الأجهزة العسكرية والادارية المعدة لقمع الشعوب ليس الا طمسا لتطلعاتها تحت غطاء المعاصرة والتنمية المزعومة ، ذلك لأن هذه التطلعات لا يمكن الا أن

تكون متناقضة مع مصالح الرأسمالية العالمية : فالكراهية المتبادلة بين الشعوب والاقطاعيات الحاكمة مسلم سياسيا باعتبار هذا التناقض المصلحي بين الشعوب المقموعة عن تطلعاتها التحررية من جهة ، والاقطاعية وحلفائها الامبرياليين من جهة أخرى. هذا ويجب أن ننتبه انطلاقا من كل هذه المشاهدات مسلم سياسي آخر، وهو أن استراتيجية الأمبريالية العالمية لا بد أن تكون استراتيجية محافظة واستقرار اقتصادي لفائدتها ، وأن كل تخطيط سياسي في البلاد العربية يفكر فيه بمقتضى هذه المحافظة ، وليس مجرد الدفاع عن العروش وما يماثلها من أنواع الحكم الفاشي أو الانقلابي موقفا كافيا لضمان هذه الوضعية الى الأمد البعيد ، بل ان الستراتيجية الامبريالية تسعى الى خلق خطة هجومية ، ضد القوات الشعبية التحررية ، ومن خلال هذه النظرة تصبح الأنظمة العربية لا مجرد محميات ، بل تعتبر قوى رادعة ضاربة حارسة للمصالح الأمبريالية بحراسة كيانها . ذلك لأن الاستعمار عرف كيف يخلق تشابكا في استراتيجيته هذه بين مصالحه وكيان الاقطاعية .

ولاغرابة أن نجد هذا النوع من الحكم العربي يتشبث بعقيدة سياسية كلها محافظة وتقليد ، وتستر وراء المذهب الديني ، ومحور هذه العقيدة المحافظة عند الاقطاعيات هو أساسا الاحتراز والعداء الحاد لكل الحركات التقدمية التي تكال لها الاتهامات المختلفة من الحاد ، وفوضى ، وعنف ، كما أن المحافظة والتقليدية تتخذ في هذا المذهب السياسي شكل تضليل للشعوب ، من احياء للعوائد القبيلية وبعث جديد للكثير من مظاهر الشعوذة والجهالات التي تشغل الشعوب عن قضاياها السياسية ، ولا يمكن أن نجد ضمن هذه العقيدة البدائية أية اشارة الى مخاطر الأمبريالية والرأسمالية والالحاد والعنف واللاخلاقية البورجوازية لأنها بطبيعة الحال المساند الوحيد للاقطاعيات .

وملخص القول أن هذا النوع من الحكم ، سواء كان واعيا لهويته السياسية أو غير واع لها ليس الا استمرارا لوضعية السلطة التي عرفت في العالم الاسلامي في القرون الوسطى ، وأساس وجودها للنظام الاقطاعي المبني على التوارث الأسري والعصبية القبيلية ، أو الذهنية ، واطلاقية التصرف ، واظهار العداء الحاد العنيف لكل التطلعات التحررية عند الشعوب ، ولقد لحقت الأمبريالية والبورجوازية هذا النظام السياسي العتيق بمعاصرة مزيفة مع تجهيز اداري وعسكري ذي أهداف قمعية ، وليس لهذا الحكم من عقيدة الا التطرف في الرجعية ، والبحث عن كل التبريرات السياسية والثقافية للتحالف مع الأمبريالية ، ومحاربة القوى التقدمية سواء منها الوطنية أو العلمية ، وانه لمن العمى السياسي أن يعتقد بامكانية تحويل هذا النوع من الحكم الى نظام شبه بورجوازي مع ليبرالية سياسية كما هو الشأن بالنسبة لبعض الأنظمة الملكية المعاصرة في أوروبا ، لأن طبيعة النظامين والمجتمعين مختلفة تمام الاختلاف ، ولا أمل في اقلاع أي نظام اقطاعي في العالم الثالث عن عاقته الا بزواله مادامت استراتيجية الأمبريالية مبنية على استغلال المواد الأولية للعالم الثالث ، وما دام الضامن لهذا الاستغلال هي الأنظمة الرجعية في هذا الجزء من العالم .

نوعية الحكم البورجوازي في البلاد العربية

لم يسبق للعالم العربي أن عرف نوعية الحكم البورجوازي الابعد اتصاله بالاستعمار ، والسبب في ذلك أن البورجوازية التقليدية التي وجدت في العالم الاسلامي في القرون الوسطى وحتى قبيل أواخر القرن التاسع عشر كانت بورجوازية فاشلة سياسيا ، ولم تمكنها السلطة الاقطاعية في ارساء كيانها بما كانت تسلطه عليها في مبادرات واحتواء جعلتها تتنزوى الى سلوك استهلاكي تمتعي يتناقض مع كل روح انجازية وكان مآل هذا الواقع الاجتماعي الاقتصادي عند هذه الطبقة أنها لم تصل الى تجميع رأسمالي ذي بال ،

..../..

مخافة أن تستحوذ عليه اقطاعيات الحكم ،كما ان الاقلاع عن النوعية التجارية الخاصة بالقرون الوسطى ،لم يكن لها بالامكان ،بسبب هذا التسلط القاهر على السكان والأموال الذي كانت تمتازبه اطلاقيةالحكم الاقطاعي ،هذا هو سر فشل البورجوازية التقليدية • وأما البورجوازية العربية المعاصرة فهي وان كانت ذات جذور تقليدية انما تعد طبقة اجتماعية ذات كيان وسلوك اقتصادى وسياسي جديد كما رأينا ذلك سابقا ،وقد أخذت بمسالك الاقتصاد المعاصر تكييفا مع البورجوازيةالعالمية ، وهي بطبيعتها تابعة للرأسمالية العالمية بصفتها الطبقة ذات الوساطة بين الشركات والمنظمات الاقتصادية الأجنبية والشعوب المنتجة ،ومن سمات هذا الوسيط أنه يعد القوة المرضي عنها مبدئيا من لدن الأمبريالية العالمية ، غير أن الاستعمار سواء منه القديم أو الجديد أدرك بعد تجارب عديدة ،أن هذه الطبقة البورجوازية قد تكون أقل طواعية لأغراضه من الاقطاعيين ، وهي من أجل هذا لاتعد الاناذرا بمثابة الحليف ذي الأسبقية المطلقة في البلاد العربية • ولم يقع تشجيع البورجوازيات العربية في ظل الاستعمار الاعند ماكان الضمان الاقطاعي مهيمنا عليها ،كما سبق ذلك بالنسبة لتجربة الوفد المصرى الذي لقي بعض التشجيع من الاستعمار الانجليزى تحت مراقبة الاقطاعية الخديوية •

ولم تتمكن البورجوازية العربية ،لضعف كيانها الاقتصادى والسياسي كما رأينا من فرض وجودها بأية بقعة عربية الا ناذرا ، ولم تدم تجربة الحكم عندها الاسنين قلائل لأنهالم تستطع في يوم من الأيام أن تحقق استقلالها الذاتي عن القوى الأمبريالية ،ولا عن الأنظمة الاقطاعية ، وطبيعة الحكم البورجوازي حينما يوجد ،تكون في تمييزه قبل كل شيء بتقليد الأنظمة الغربية في ادعاء الليبرالية الاقتصادية والسياسية ،والسعي الى خلق الأجهزة الادارية والسياسية التي تتجسم فيها المعاصرة ،واظهار التمسك بالمبادئ والقوانين الأوربية • فمن ذلك ادعاؤها العلمانية ، وهي كما يثبته التاريخ علمانية مزيفة تعود الى محاولة ارضاء العواطف الدينية المختلفة ،فتصبح بالتالي طائفية مستترة من وراء العلمانية • ومن قواعدها الفصل بين السلط في الظاهر ،والمناداة بالحريات العمومية ، والتشبث بالنظام البرلماني ، بما ينجر عنه من انتخابات ، وتحكيم مزعوم للجماهير بواسطة الأحزاب السياسية • ولقد ثبت من التجارب التي جرت في البلاد العربية وخصوصا في سوريا لفترة قصيرة ،وفي مصر قبيل الناصرية ، وفي لبنان •• ان هذه المبادئ الليبرالية مجرد واجهة دعائية وأن الحكم البورجوازي حكم طبقي كثير الشبه بالالغارشيات المالية ،وأن الانتخابات والحريات العمومية عبارة عن مسخرة لايستغلها الا ذوو النفوذ الاقتصادى ، وذلك بسبب الجهل السياسي السائد بين الجماهير ، وعمل كل ذي سلطة أونفوذ على ابقاء الحال على ما كان • ولم يتعد الحكم البورجوازي أيام وجوده سلوكه العادي الذي هو خدمة مصالحهالطبقية بالدرجة الأولى ،وخدمة حلفائه الطبيعيين الذين هم الاقطاعيون العرب والبورجوازيات العالمية ، ومن أجل هذا فتحت الباب على مصراعيه للرأسمال الأجنبي بالبلاد العربية ،كما مكنت الحريات الاقتصادية هذه الطبقة الحاكمة من توجيه أموالها الى الخارج في شبه تهريب مقنع ،حتى لا يستثمر في داخل البلاد •

وقد جرى كل هذا تحت شعار حرية الرجال والأموال ،ومهما كانت القوة الدعائية التي تسلحت بها البورجوازية الحاكمة من الدعوة الى الحريات العمومية ، واستشارة الجماهير ، والتظاهر بالمعاصرة ، وبعض الانجاز الصناعي ، وبعث ثقافة جديدة ،فان الحكم البورجوازي ،كان ولا يزال أضعف أنواع الحكم العربي ،وبسبب هذا الضعف يرجع بالخصوص الى المفارقات الكبرى التي يعيشها بالنسبة للجماهير •

فالبورجوازية العربية كما رأينا صنيعة الحضارة الأوربية في مجتمع متخلف ،وطرق حكمها لا تختلف عما كان عليه حكم الاستعمار أو حكم الاقطاعية ، باستثناء الحريات السياسية المزيفة التي لا أثر لها على الفقر والتخلف الذي تتخبط فيه الشعوب •

فلا غرابة مع هذه المفارقات أن تجد الديماغوجية الاقطاعية الداعية الى الأصالة ،أو الديماغوجية الألغارشية الداعية الى الثورة .

هذا الحكم البورجوازي هو النوع الأسهل للمحاربة ،خصوصا أنه النوع الذي لا يتمتع بالأسبقية المطلقة في السياسة الامبريالية ، ونضيف الى هذا الضعف السياسي عند البورجوازيات الحاكمة ضعفها في ميدان الحياة الاقتصادية ،حيث أنها لم تستعد ، طور البورجوازية العربية التقليدية ، في ميدان الانتاج المحدود ، ولم تتعد في سلوكها الاقتصادي دور الطبقة المتهافتة على التمتع الصاخب. وهذا مما يجعل الجماهير تنظر اليها نظر **الكيان المجتمعي** الممقوت الذي لا يختلف عن الاقطاعية ولا عن المستعمرين القدماء. فامتطاء الحكم **بالنسبة** للبورجوازية ليس الا زيادة في النفوذ الطبقي ،واكتساب وسائل جديدة لخدمة المصالح والانغماس في الاستهلاك والتمتع. ولا يمكن للجماهير التي تشاهد وتراقب هذه السلوكات ،أن تحرك أي ساكن في كل هذه الصراعات الجارية حول الحكم بين البورجوازيات والاقطاعيات والالغارشيات العسكرية ،لأن كل هذه القوى معادية مبدئيا للشعوب ، ولها سلوك طبقي ،ولا يخلو أي نوع منها من ارتباط ،أو عطف أو حماية من لدن الأمبريالية.

ان هذه النظرة على الماضي القريب لا تعني أن البورجوازية العربية عديم الامكانيات بالنسبة للمستقبل. واذا كانت بالفعل قد فشلت كقوة تمارس الحكم مباشرة ، فانها لا زالت متعددة الامكانيات بالنسبة للحكم غير مباشر. وبالنسبة للطموح الذي يحركها نحو بناء كيان جديد لها ،خصوصا أنها القوة الأكثر تفتحا والأكثر قابلية للتكيف والتجديد السياسي اذا قيست بالاقطاعية والالغارشيات العسكرية والطائفية في العالم العربي. وأما مما رستها الحكم غير المباشر فقد رأينا أنه يجرى بواسطة البيروقراطيات الخاضعة للثقافة والتخطيط والأذواق البورجوازية. ولعل البورجوازية العربية اليوم ،بعد انفجار الامكانيات الاقتصادية بقبلادنا ، قد أصبحت أكثر وعيا في ميدان الانجاز ،وقد بدأت تتعود على طرق الاستثمار المعاصرة ،وألقت بثقلها المالي في رأس المال العالمي ،الى درجة أن الرأسمالية العالمية قد بدأت تحسب لها بعض الحسابات. واننا لنجدها تسعى بكل ما أوتيت من حذاقة وخبرة الى اكتساب عطف الأمبريالية العالمية ،وترشيح نفسها كبديل جدي ،ذي ضمانات طويلة الأمد ، يمكن أن تخلف الحكم الاقطاعي والالغارشيات العسكرية والطائفية المحدودة الأفق السياسي. وليس من المستبعد أن تدرك البورجوازيات الأوربية والأميريكية ،اذا ما شعرت بأخطار الرجعية العربية تفجر للأحقاد الشعبية ، لأن البورجوازية العربية هي الكفء السياسي الوحيد الذي يضمن بعض الاستقرار للمصالح الرأسمالية لعدة أجيال. ولقد بدأ دعاة البورجوازية من كبار البيروقراطيين ،وبعض المدعين **للتيقنو قراط** يرشحون أنفسهم لاقامة حكم ليبرالي بالبلاد العربية.

ومهما يكن حذر القيادات الأمبريالية من هذه القوة السياسية والاقتصادية الصاعدة ،فان ركائز البورجوازية العالمية قد بدأت تشجعها وترشحها للمسؤوليات السياسية في بعض المناطق. وليست البلاد العربية ذات الأنظمة الاشتراكية بمعزل عن مثل هذه المناورات ،وذلك لأن بيروقراطيتها ليست بأقل طموحا ولا أقل انتسابا الى البورجوازية ، اذ أنها ساهمت في تمتين القدرات الاقتصادية والسياسية لدى البورجوازية الوطنية التي خلقها الاستعمار أو سمحت بوجودها فوضى ما بعد الاستقلال. وليس من العسير على البورجوازيات العربية أن تحصل على بعض العطف النسبي من طرف الشعوب لادعائها الحرية ،والتفوق الثقافي والتقني ، خصوصا بعد العنف المتطرف والسياسة القمعية التي انجبتها الألغارشيات العسكرية والطائفية منهجا للحكم منذ سنوات. ولا ننسى أن البيروقراطيات المنتسبة الى البورجوازية بذلت كل مجهوداتها لتفتيت الحكم اللا بورجوازي وهي تتهيأ الى تنصيب الحكم البورجوازي بكل ما أوتيت من قدرة على المعارضة الخفية وخلق الفوضى من خلال الأجهزة التي تسيطر عليها. فليس من المستبعد بناء على هذه الأوضاع ،أن تصبح البورجوازية العربية الفاشلة بالأمس ،قوة سياسية مسيطرة

في السنين القليلة المقبلة ، اذا حصلت على عطف الامبريالية ، وهي تسعى بكل ما لديها من امكانيات .

حكم البيرو قراطيات العسكرية

لا يزال هذا النوع من الحكم تجربة جديدة بالبلاد العربية ، ورغم أنه لا يختلف في جوهره عن أنواع الحكم العسكري في بلاد العالم الثالث ، وخصوصا في أمريكا اللاتينية ، فانه يتميز بصفات خاصة ، كما أنه يتفرع الى أنماط مختلفة ، ولكل نمط مميزاته وسلوكه ومناهجه السياسية والاقتصادية .

وأهم ما تمتاز به البيروقراطيات العسكرية هو خضوعها لوطأة الماضي العربي الاسلامي الذي فرض نظرته على كل سلطة معاصرة ، فصارت تعتبر الحكم أساسا عملية سيطرة بالقوة ، وأصبحت تجند أهم طاقاتها للمحافظة على هذه السلطة بوسائل قمعية كما كانت عليه اقطاعيات القرون الوسطى من أسر مالكة أو جيوش مرتزقة منتصبة الى مستوى أوليغارشيات عسكرية . هذا وتمتاز البيروقراطيات العسكرية بضعفها العقائدي وقصور نظرها السياسي الى درجة أنها تتردد بين التقدمية والرجعية مع عدم الوضوح فيما يخص الأهداف المقصودة من وراء الحكم . وكثيرا ما نجدها تعتبر الحكم هدفا في حد ذاته ، كما هو الشأن عند حكام القرون الوسطى ، لكنه من الصعب أن ننظر الى البيروقراطيات العسكرية نظرة واحدة ، لأنها عبارة عن نماذج متنوعة ، ولا زالت حتى الآن في دورها التجريبي الابتدائي .

فمنها النموذج الأليغارشي الذي يعتبر الحكم محدودا في أقلية من الأطر العسكرية العليا ، لها التصرف المطلق دون أي مرجع سياسي ، الا ارادة هذه النخبة في التخطيط حسب تصوراتها الخاصة .

ومنها النموذج الفاشي الذي يتخذ الجيش وسيلة لتسلط طائفة مذهبية أو عصبية معينة ، تفتك المناصب وتكتسب الامتيازات ، وتسخر أجهزة الدولة لخدمة مصالحها وارتقائها في السلم الطبقي .

ومنها النموذج البيروقراطي الصرف الذي يكتفي بعد امتطائه الحكم بتلقيح البيروقراطيات القديمة بأقلية من الأطر العسكرية ، تنصب في أعالي أجهزة الدولة ، وتعمل على هيمنة الجيش في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية ، وخصوصا في التخطيط .

ومن هذه الأنظمة من يراعي تطلعات الجماهير ويحسب لها بعض الحساب ، ومنها من يعتقد أنه أعرف بمصالح الشعوب من الشعوب نفسها ، فيلجأ الى المنهج التقنوقراطي ، ويفرض انجازاته من قمة أنظمة الدولة .

ولعل من يلاحظ فعالية هذا النوع من الحكم في ميدان المحافظة على النظام ، يعتقد أن ذلك راجع الى الخصال العسكرية التي لا يمكن أن يوجد لها مقابل في الأنظمة السياسية الأخرى ، غير أن الفترة التي مرت بها مثل هذه التجربة في الحكم ، اذا أضيفت اليها الاعتبارات التي يمكن أن يعتني بها في تجارب الأنواع المماثلة في أمريكا اللاتينية ، تعطينا ما يكفي من الاستنتاجات لنقول بأن جل الأنظمة العسكرية عبارة عن حلقات لعدم الاستقرار . وذلك لأن أساس وجودها يرجع في غالب الأحيان الى القوة ، وبمجرد ما ينتصب حكم عسكري على هذا الأساس تختفي كل حياة سياسية ومعارضة عن العمل العلني ، وتجري في الخفاء ، ثم تنتهي الى افتكاك الحكم بالقوة ، فتلجأ هي الأخرى الى النظام العسكري نفسه وتصعد باسم واجهة ثورية الى الحكم ، فتنقلب الى نظام يمشي على مناهج النظام الذي سبقه . وهذا هو مظهر الدورية والتعثر الشبيه بدورية سلطنة القرون الوسطى الذي نشاهده في تسلسل الانقلابات العسكرية بالعالم الثالث . وهو راجع أساسا الى الضعف السياسي والضعف العسكري في آن واحد . أما الضعف السياسي فمرجعه الى أن هذا النوع من الحكم ينساق مع التناقضات الاجتماعية والطبقية التي

..../..

يعيشها المجتمع المتخلف، ويخضع لها عوض أن يحاول التحكم فيها ، وذلك لعدم ادراكه للهويات السياسية المتضاربة ، ولدور الحكم في تغيير مثل هذه الأوضاع .

وأما الضعف العسكري فمصدره في غالب الأحيان التبعية التقنية للبلاد الأمبريالية التي تستطيع أن تفتت كل نظام عسكري في العالم الثالث بعدم تجديد المساعدات، والتحريش بين جيوش البلاد المتجاورة ، واثارة عقد الخوف والتهويل والعواطف الوطنية المصطنعة التي تحدث القلاقل والفوضى والانقلابات . وانه لمن الضعف السياسي أيضا في مثل هذه الأنظمة العسكرية عدم قدرتها على تكسير حلقات الانقلابات المزمنة التي تؤدي الى نفس النتائج وتؤول الى نفس الفشل : وكلما ظن حكم عسكري جديد أنه أقدر على ضمان استمراريته الا وانغمس أكثر من سابقيه في سياسته المحافظة والقوة ، فيثير بذلك احقادا متزايدة ، ويكون التهييء الخفي لقلبه بعنف أشد ، ولا يمكن تكسير هذه الحلقات الانقلابية المزمنة الا بالخروج من نوع الحكم العسكري نفسه ، وانشاء نظام سياسي مبني على المبادىء الديموقراطية المتفقة مع مشاعر الشعوب . وكثيرا ما يغتر الحكم العسكري بجذوره الشعبية الموهومة ، اذ أنه في غالب الأحيان ينصب نفسه تحت تصفيقات الجماهير الساخطة على الحكم السابق ، ولكن الصلة بينه وبين الجماهير لا تطول أكثر من بضع سنوات ، ولا تكون بصفة نظامية بل تبقى الجماهير قوة مهملة تتناسى عواطفها وتطلعاتها بعد فترة من ممارسة الحكم بالطريقة البيروقراطية المعهودة ، وتزول بعد فترة قصيرة كل الاعتبارات الجماهيرية من أذهان الحكام .

وأما التقييم الواقعي والموضوعي لنسبية الحكم كأداة للثورة والتنمية ، فانه لا يثير الانتباه الا نادرا : بل ان أغلب البيروقراطيات العسكرية تتوهم الحكم ، وحكمها القوى على الخصوص ، أنجع وسيلة لتحقيق ثورة اقتصادية واجتماعية شاملة ، على شرط أن يكون تصرفها السياسي تصرفا مطلقا ، ومحصورا فيها ، دون غيرها من الفئات والقوى السياسية الأخرى . وكثيرا ما أدت مثل هذه النظرة الخاطئة الى بروز حكم متطرف في الاطلاقية مع ما ينجز عنها من استيلابات وعقد شبه مرضية عند الحكام : كاعتقاد العصمة والكمال في أنفسهم وادعاء القدرة الشخصية على الابداع السياسي ، والتعشق الصوفي للحكم . وينتج عن هذه الحالة المنحرفة ملابسات بين السلوك الثوري والسلوك الفاشي ، وبين الديموقراطية الاجتماعية والاستبداد الفرداني أو الالخارشي ، ومن انحرافات هذا النوع من الحكم ، تطرفه في الاعتماد على "حاسة" المخابرات السرية كوسيلة للحكم والمحافظة عليه ، مع اغفال الأخبار والتحقيقات المباشرة والعلنية التي قد تكون في كثير من الأحيان أصدق وأهم من التقارير الموجهة والمصبوغة بالحساسيات الفردية والطائفية . وقلما يفلت زعماء هذا النوع من الحكم من التطويق المحكم الذي تبنيه حولهم مختلف البيروقراطيات ، لتعزلهم عن الواقع ، وتجنب لهم كل الانجازات ، وتبرر كل السلوكات الصادرة من أجهزة الدولة ، مع الايحاء برضا الجماهير وتهيأ الاخراج الجماهيري في المناسبات المهرجانية الخادعة مع اخفاء كل العيوب والنقائص .

فالتهام البيروقراطيات التقليدية للبيروقراطيات العسكرية ، باسم استمرارية الدولة والاستقرار السياسي ليس في الواقع الا جزءا من الضربات القاسية التي توجه الى الشعوب حتى لا يكون لها أي منفذ الى الحياة السياسية ، ولو بطريق غير مباشر . ومهما يكن التقرب الى الشعوب بالصفة الجماهيرية المهملة ، فانه عبارة عن ملابسة ما لم تكن أنظمة حزبية شعبية قادرة على التعبير الحر عن تطلعات الشعب وأفكاره السياسية . وليس بين الثورة ، والثورة المضادة ، والتنمية الحقيقية ، والتحزب في التخلف ، والسلطة الشعبية والاستبداد الفرداني الا حدودا ضئيلة ، تدفع البيروقراطيات الى اجتيازها بكل جرأة في سبيل المحافظة على امتيازاتها الطبقية .

٠٠٠٠//٠٠

مسألة المشروعية في الحكم العربي

بقيت مسألة المشروعية في الحكم وفي مجمل التفكير السياسي العربي قضية غامضة مربوطة بكثير من التصورات القديمة و متأثرة أشد التأثير بواقع الحياة السياسية ، والعسكرية المسيطرة على مجتمعاتنا في القرون الوسطى . ولا زلنا حتى اليوم نعيش مفارقات أليمة بين تطلعات الشعوب وسلوك الحكام في هذا الميدان ، وانها لمفارقات كثيرة الشبه بتلك التي كانت تعاني منها الأمة العربية الاسلامية تحت وطأة الاقطاعيات الملكية ، اذ كانت الشعوب تتألم من المقاطعات العنيفة بين المبادئ السياسية وبين السلوك السياسي ، وبين الاخلاق و الواقع ، وبين الروح الجماعية واستبداد العصب الأسرية أو الاليغارشيات المختلفة وبين تطلعات الشعب وغرائز الحكام ونزواتهم .

لقد كانت مشروعية السلطة من مبادئ العدالة في الفكر العربي / الاسلامي ، وكان مرجعها أساسا الى الأمة التي كان لها حق الشورى والبيعة حتى تختار من ترتضي من أولي الأمر . غير أن هذه المبادئ الديموقراطية لم يعمل بها الا نادرا ، ووقع استبداد الملكيات والخلافات الاقطاعية بالسلطة المطلقة ، فحولت الشورى الى تشاور داخل الدوائر الأوليغارشية ، واستعملت البيعة كبيعة اكراه تحت تهديد السيوف ولقد كانت الثورات العديدة التي قامت بها مختلف الجماعات الداعية الى المشروعية السياسية تعبيرا عنيفا عن رغبة الشعوب في الرجوع الى مبادئ العدالة والديموقراطية ، وكانت في كل مرة تقابل بالقمع الاقطاعي الذي لم يعدم بعض المساندة من عصبة المفكرين المدجنين المبرزين لأنواع الاستبداد باسم المحافظة على النظام وانقاذ الأمة من الفتن ، وسرعان ما تحولت العدالة والمشروعية الراجعة الى الأمة الى مبدأ سياسي مثالي مقذوف به في عالم الاحلام ، وأصبح الواقع السياسي شبه جحيم تقاسي منه الشعوب مرارة القمع والاضطهاد الاقطاعي ، وكان من نصيب هذا الواقع أن تحول الى سنة سياسية وانتقلت المشروعية من أسسها الشعبية الى مشروعية القوة ، وصارت كل قوة عصبية أوطائفية ، أو أوليغارشية تنصب نفسها بالسيف والدم على رأس منطقة ما تصبح في مستوى الدولة الشرعية ، ترغم عموم الناس على بيعة الاكراه والطاعة ، وتقدم للجمهور عقيدتها السياسية الملفقة باسم الشرعية والمحافظة على النظام . وما لبث هذا التجاهل بحق الشعوب أن تحول الى احتقار للجماهير وتعمقت الأحقاد بين الحكام والمحكومين أي بين الاقطاعيات المركزية والجماعات الشعبية ، فصارت من أسباب المعارضة والصراع المستمرين ، حتى أشرف المجتمع العربي الاسلامي على انحطاطه بسبب هذا التطاحن الداخلي . ومن العجيب أن الاقطاعيات الحاكمة كانت تفضل في ابان الانحطاط كل اذعان للقوى الخارجية ، وكل أنواع الخيانات على التفاهم مع الشعوب لانقاذ الوضع السياسي والاجتماعي .

ولقد بقيت النظرة للمشروعية تختلف تمام الاختلاف عند الشعوب وعند الحكام حتى عصرنا هذا ، اذ لاتزال الجماهير تحلم بالعدالة والديموقراطية "العمرية" كفرد ومفقود ، و لا زال الحكام يرون في القوة الأساس الوحيد للحكم الشرعي و يعالجون نزاعاتهم مع الشعوب بالاكراه والاضطهاد .

من هنا نلاحظ هذا التحجر العجيب في الفكر السياسي العربي الذي لم يقلع عن تقاليده واستلاباته منذ القرون الوسطى ، رغم الاصطدام القوي الذي فكك الكثير من بنياتنا الاجتماعية الاقتصادية في عهود الاستعمار .

فمشروعية القوة والاكراه هي المشروعية الأساسية في كل أنواع الحكم العربي ، ولا يمكن لمثل هذا النوع من المشروعية أن يجر الى التفتح السياسي ، وفهم قضايا الشعوب ، بل ان تحجر نظرياتنا فيما يتعلق بالسلطة قد أدى الى التمسك بمشروعيات مزيفة متولدة عن مشروعية القوة : منها مشروعية المحافظة المتعصبة كسد مانع في وجه المطالبات التي تقدمها الجماهير ، و منها مشروعية تقاليد الدولة ووراثاتها العديدة في بيروقراطيات وطرق الحكم ، و منها مشروعية الاستقرار الشبيه بالتحجر والذي يعني تقوية

العصبيات والأليغارشيات الحاكمة مع العصب الموالية لها .

ولا تزال ذاكرة الشعوب هي هي ، تجاه الفكر السياسي والحلم بالعدالة منذ القرون الوسطى ، ولا زالت الجماهير الى اليوم تقابل مشروعية القوة والوراثة بمشروعية الثورة والتقية . وقد لجأت بعض أنواع الحكم الحكم العربي الى هذا المبدأ السياسي الشعبي لتنصب نفسها تحت شعار الثورية ومشروعيتها وانتسابها الى الجماهير . غير أن مثل هذا التلفيق النظري لا يخفى على أحد ، اذ أن الواقع والتصرف الاستبدادي الفاضح في مثل هذا المنهج يكذب هؤلاء الحكام تكذيبا صارخا ، ولا أسهل من أن تدرك هذه الملابسات بين القوة والثورة ، لأن معايير الديموقراطية هي معايير التصرف اليومي العملي لأجهزة الدولة ومواقفها اتجاه المواطنين . فالمشروعية الثورية حق سياسي من حقوق الشعوب ، ولا يمكن لعصبة أوليغارشية ما أن تدعي لنفسها هذه المشروعية وتنصب نفسها على الجماهير ، ما لم تكن هناك أنظمة منبثقة عن الشعوب ، حافظة لمبادئها الأساسية التي هي الشورى والرضى الحقيقي بالأنظمة ، معبرة عن تطلعاتها تعبيرا صادقا ، تاركة القوة كوسيلة تستعمل ضد أعداء الشعب الخارجيين والداخليين . فالملابسات بين القوة والمشروعية الثورية ليس في عهدنا هذا الا صورة من أساليب الحكم المعروفة في المجتمعات العربية الاسلامية القديمة ، وهو أيضا مقياس من مقاييس تخلفنا في التفكير السياسي الذى لا يزال خاضعا لقوالب ذهنية تنتسب الى القرون الوسطى رغم ما نتظاهر به من براعة في التحليل والتدليس والتمسك بالمعاصرة الادارية . هذا وستبقى قضية المشروعية السياسية أم القضايا في العلاقات بين الحكام والشعوب ما لم يقع تحويل جذرى في التفكير السياسي وأساليب الحكم . وأما الملابسات بالمشروعية الجماهيرية المزيفة التي تترك الجماهير قوى مهملة تحشد في المناسبات والمهرجانات للتصفيق والهتاف الذي يظنه الحكام رضا حقيقيا عن حكمهم ، وتأكيدا لمشروعية سلطتهم ، فليس الا استمرارا على المنهج الاستبدادي وستارا وراء شعبية مكذوبة لا تخفي تزييفاتها على الشعوب .

وضعية الجيوش العربية

لا يمكننا أن نعرف مكانة الجيوش العربية في ميزان القوى الجهوية والعالمية الا اذا عرفنا هويتها ووضعيتها ، وقسناها بالمعايير السياسية والتقنية المعهودة عند الجيوش المعاصرة .

وبما أن القوة العسكرية لم تصبح اليوم عددا وعدة حسابية ، بل اتقانا تقنيا وخطة سياسية دقيقة عند جميع الدول المتقدمة ، سواء كانت جيوشها كلاسيكية مثلما هو الشأن في البلاد الرأسمالية ، أو كانت شعبية مثلما هو الشأن في الصين والفيتنام ، فانه من اللازم علينا أن نقيم جيوشنا العربية تقييما بمعيار الستراتيجية العالمية ، اما لتنفيذ سياسة متسقة مع امكانياتنا ، واما لخلق الامكانيات الملائمة لسياستنا .

ورغم أن الجيوش العربية متنوعة الهويات ، فانها تمتاز كلها بنفس السلبيات ونفس الضعف النظامي ، مع أن أغلبيتها منبثقة من صميم الشعوب ، وأنها تحمل نفس التطلعات التي تجيش بها صدور الجماهير العربية من توقان الى التحرر والوحدة والنمو . ولعل جيوشنا تعاني نفس الكبت السياسي الذي تعانيه الشعوب ، وأن الاتهامات الموجهة اليها من ضعف وتشتيت ليس في الواقع الا عيوبا للحكم العربي نفسه ، وليست عدم القدرة السياسية التي تمتاز بها جيوشنا مسؤولية تتحملها القوى العسكرية بقدر ما تتحملها الحكومات ، وان كل نقد ذاتي يمكن اجراؤه على الجيوش لا بد أن يتعدى الأنظمة العسكرية الى مجموع الأنظمة السياسية والمنهج والفكر السياسي ليعطينا نظرة أقرب الى الواقع ، ويجنبنا الصاق تهمة الفشل بجانب واحد من مجمل نظام كلي متماسك في هويته .

السلوكات، فاننا نجد أنفسنا أمام فئة اجتماعية ذات هوية مميزة عن الفئات الشعبية وهي أقرب الى البيروقراطيات والبورجوازيات منها الى الجيوش الشعبية التي تحمي الأمة من أعدائها الخارجيين والداخليين. وهي بالاضافة الى كل هذا وارثة لكثير من سلوكات الأوليغارشيات العسكرية التقليدية بامتيازاتها وتفوقها الطبقي، وازدرائها للجماهير.

فالأصول التاريخية للجيوش العربية سواء منها الأصول البعيدة، الراجعة الى أوليغارشيات ما قبل الاستعمار أو الأصول القريبة الراجعة الى البيروقراطية العسكرية الاستعمارية، قد بقيت في كثير من مظاهرها، من أهم العراقيل التي وقفت في سبيل التحويل النظامي والوظيفي الضروري لمواجهة الأحداث بل ان مواجهة الأحداث بنفس الأسلوب الفاشل في الميدان الخارجي، والقمعي في الميدان الداخلي، قد أكسب جيوشنا طبيعة خاصة داخل المجتمع وجعلها قوة محافظة واستقرار على النمط الذي ترتضيه الحكومات التقليدية وبيروقراطياتها مما جعل الشعوب تنظر اليها نظرة ما بين السخط والارتياب.

الوضعية التقنية للجيوش العربية

من المعلوم أن التسابق التقني بين الدول المسيطرة على العالم يجرى بالخصوص في الميادين العسكرية، وان أرقى الاكتشافات ينظر قبل كل شيء الى صلاحيتها في ميدان الفنون الحربية. وقمة التيكنولوجيا بناء على هذا هي التيكنولوجيا العسكرية، وليس باستطاعة أية دولة صغيرة مهما كان مستواها الحضاري أن تحصل على هذه المميزات التيكنولوجية في الميدان العسكري، اذ أن ميزانياتها لا تسمح بتمويل هذا النوع من البحوث والاكتشافات التقنية الراقية، وانه لمن الوهم أن يظن الحكام العرب بأنه في وسعهم انشاء صناعات عسكرية تسمح باستقلال جيوشهم عن المساعدات الأجنبية، ومن الوهم أيضا أن يعتقدوا بأن صفقات التسلح مسألة اختيارية لاتحتوى على ضمنيات سياسية.

فالتبعية التقنية مع ما تقتضيه من مواقف سياسية أمر محتوم بالنسبة للبلاد العربية. وقد أدت التجارب المتتابعة منذ سنة 1948 أن الدول العظمى تدرج قضية التسليح في استراتيجيتها السياسية الخاصة. وقد أدت المنافسات بين الستراتيجيتين الشرقية والغربية الى شبه اتفاق ضمني على فرض توازن القوى بين مجموع الدول العربية واسرائيل.

والمسألة بالنسبة للجيوش العربية هي أن تستطيع مع هذه المحاصرات والضغوط أن تتحول الى جيوش ضاربة ذات فعالية وحركية، وترقى الى مستوى الكفاح المفروض عليها بالتخطيط الامبريالي، أو نقول بعبارة أخرى: هل تستطيع جيوشنا الكلاسيكية المحطة على أرقى عدة تقنية من الخارج أن تحقق أهدافها التحريرية، هذا اذا حصلت على تلك العدة /

ان هذا الحلم في الحصول على جيوش معاصرة تستطيع أن تكون في مستوى استراتيجية الأمبريالية يعترضه عارضان: فالعارض الأول يرجع الى تناقضات المساعدات العسكرية الأجنبية التي لا يمكن أن تكون الا جزئية وخاضعة للتوازن الستراتيجي العالمي، كما رأينا هذا، بالاضافة الى أن التسلح يقتضي تضحيات مالية ضخمة كثيرا ما تطرح قضايا أسبقيات اقتصادية واجتماعية أخرى في بلادنا المتخلفة. فالتحرر بالطرق الكلاسيكية مع الاعتماد على جيوش نظامية معاصرة يحتوى من هذه الوجهة على كثير من التناقضات. أما العارض الثاني الذي يعترض ترقية جيوشنا الى مستوى المجابهة المفروضة علينا، فهو عدم قدرتنا على التمكن من التيكنولوجيا العسكرية نفسها.

وانه لمن المسلمات البدائية في هذا الميدان أن نقر بأن القدرة على الابداع التيكنولوجي لا يمكن أن تحصل في أوضاعنا السياسية والاجتماعية الحالية، وكل بلد عربي مستورد للتيكنولوجيا، ومحتاج الى خبراء أجانب لتسييرها، حتى في القطاعات الصناعية البسيطة العديمة القيمة الستراتيجية.

..../..

ولسنا ندعي بأن هذ المنطق غير معروف عند الحكام العرب أو عند قادتهم العسكريين ،لكن الغريب هو الخطة السياسية المتبعة حتى الآن لمجابهة كل هذه التناقضات،والادعاء العريض الذى يقدمه بعضنا بشأن التسليح الكلا سيكي واستعماله كوسيلة وحيدة للتحرر مع التوقان الى التيكنولوجيا الرفيعة في الميدان العسكرى. واذا بقيت قضية تحرير الوطن العربي من الضغوط والحصار المضروب عليه قضية تهم الجيوش الحكومية المحترفة ، وهذه الجيوش وحدها ،فان التحرر لن يحصل أبدا ،وقد أعطانا التاريخ ما يكفي من التجارب لاثبات العجز واللافعالية والتناقض الذى يمتاز به هذا المنهج السياسي والعسكرى. ولقد أدت النكسات المتكررة كل عشر سنوات منذ 1948 الى مخلفات سياسية أشد وطأة من كل الانكسارات العسكرية ،وهي الخنوع المطلق الذي لجأ اليه جل حكامنا بدعوى العجز العسكرى.

فهل يوجد بديل لهذه الخطة الفاشلة ،وهل يوجد عزم صادق على تحويل استراتيجي حقيقي وعلى بناء الأداة العسكرية الضاربة والقادرة على مجابهة الأحداث ولو لم تكن في المستوى النووي الذى تحلم به الجيوش الكلا سيكية ../

نعم هناك خطة يمكن أن تعوض هذه الخطة الفاشلة ولكنها تقتضي تحويلا ذهنيا لا تستطيع الحكومات الحالية وبيروقراطياتها أن تتجرأ اليه ،اذ ترى فيه تهديدا لكيانها ، وهذا التحويل هو أن يفكر في قدرات الشعوب وطاقاتها على الكفاح المسلح اذا ما بنيت الأنظمة الملائمة لها . ولكن هذا التفكير الذى يعني الانقلاب العميق في الفكر السياسي وفي أساليب الحكم العربي ،لا يمكن أن يحصل في الظروف الحالية التي هي ظروف تقاطع بين الشعوب والحكومات. وما دامت الأوضاع السياسية على ما هي الآن ،فان كثيرا من الحكومات مستعدة لارتكاب كل أنواع القمع لكبت الشعوب عن تطلعها الى الكفاح التحريرى ، ولقد برزت الى الوجود في الأردن أولا ،ثم في لبنان تلك التخوفات العميقة والهول العارم الذى أثارته ظهور قوى شعبية فلسطينية ولبنانية قادرة على تطوير خطة الكفاح وايجاد البديل للخطط الكلا سيكية الفاشلة ،ولا عجب أن تتظافر جهود بعض الحكومات مع جهود الرجعية العربية وجهود الأمبريالية والصهيونية لتكون جبهة واحدة ضد القوى الشعبية المثيرة لكل هذه الأهوال والتخوفات.

فلجوء الحكومات العربية الحالية الى الجيوش الكلاسيكية وعزمها على تجهيزها بالتقنية العسكرية المستوردة ،حتمية سياسية داخلية بقدر ما هي خضوع للتخطيط الأمبريالي الخالق للتناقضات داخل الوطن العربي.

ومهما يكن عجز جيوشنا النظامية في الجبهة الخارجية ،فانه ذو فعالية حقيقية فيما يتعلق بقمع الشعوب وكبتها عن تطلعاتها الى التحرير.

لكن البذور الثورية قد بدأت تعطي نتائجها في توضيح التناقضات والصراعات ،وليس من المستبعد أن تجد الجماهير العربية أسلوبها في الكفاح الشعبي الذي يقتضي مسبقا تحويلا جذريا في الحياة السياسية. ولا يمكن أن ينتظر من البنيات السياسية والعسكرية الحالية أن تقوم بأي تحويل يصعد الى مستوى الأحداث التي نجابهها. واذا كانت هناك قوة كفاحية قادرة على التعبئة الحقة ،وعلى البحث عن الأسلوب والنظام العسكرى الفعال ،فلا يمكن الا أن تكون محررة من كل العقد الداخلية كالخوف على السلطة ،والامتيازات، ولا يمكن أن تنبثق مثل هذه القوة الطليقة اليد الشديدة العزم ،الا من أعماق الشعوب الصادقة في عواطفها التحررية.

ومن أجل كل هذه الاعتبارات يمكننا أن نقول بأن مسألة التجهيز التقني ورفع الجيوش الى مستوى القوى الكلاسيكية العالمية تتضمن كثيرا من المغالطات المنهجية والاستراتيجية ،لأن الاعتبارات المسبقة في ميدان الكفاح والتحرير هي اعتبارات سياسية قبل كل شيء.

..../..

الهوية السياسية للجيوش العربية

لقد رأينا كيف أن أغلبية الجيوش العربية عبارة عن أجهزة محترفة متخصصة في خدمة الحكومات التقليدية، وكيف أنها في بعض الأحيان تصبح هي الحكومة بكل عقدها البيروقراطية ومركباتها السياسية ويستحيل على جهاز من هذا النوع أن يسمو الى مرتبة الفكر الستراتيجي الذي يقتضي رؤيا سياسية دقيقة. ولا يوجد اليوم جيش عربي قادر على التخلص من وطنيته الضيقة، والانسلاخ عن العقد الداخلية التي هي عقد السلطة والمحافظة عليها.

ان المفروض في أوضاعنا الحالية هو أن نقابل استراتيجية الأمبريالية باستراتيجية تكون في مستوى الكفاءة المطلوبة لاحباط المخططات التي تعد لنا. وليس الستراتيجية قضية عسكرية بقدر ما هي قضية سياسية. فهل تتوفر لدى الجيوش العربية هذه الامكانيات الفكرية والعملية المطلوبة منها في هذه الظروف؟

واذا كانت استراتيجية الأمبريالية استراتيجية اجمالية تحتوي على كل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فهل يمكن أن نجد في بلادنا قيادات سياسية وعسكرية قادرة على التخطيط الاجمالي المحكم، ثم هل في الامكان أن تصبح هذه القيادات موحدة الأهداف والأعمال تجاه سياسة الاخضاع التي تفرض علينا؟

لقد أعطتنا التجارب الماضية ما يكفينا من الدروس لنتحقق أن مبادرات الكفاح لم تكن ولو مرة واحدة بيدنا بل اننا كنا في كل مرة ننساق الى الاصطدام مع أعدائنا بصفة مدبرة علينا، ولم تكن مواجهتنا للموقف الا بطرق عفوية وتجريبية، وان هذه الأحوال لهي الدليل القاطع على انعدام كل فكر استراتيجي لدينا، وعلى انعدام القيادات العسكرية ذات الوعي الاجمالي لوضعية البلاد العربية.

ان سبب هذا القصور راجع أساسا الى الهوية السياسية للجيوش العربية. فهي جيوش أرادت لها حكوماتها أن تبقى بمعزل عن أهم القضايا السياسية، وأرادت لها التيه في التخصص التقني الجزئي والأعمال البيروقراطية اليومية، وأرادت لها العزلة الاقليمية باسم الوطنية الى جانب أنها أرادت لها القطيعة الطبقية مع الشعوب. فالعجز العسكري للجيوش العربية ليس عجزا تقنيا ولكنه مظهر من عجزنا السياسي العام، غير أن عقد العجز المتعددة الجوانب لها انعكاساتها الخاصة على أنظمتنا العسكرية، فتعويض الانتكاسات بالتسلط على الشعب، وتناسي استراتيجية الكفاح بالتوجه الى التنظيم الاداري ايهاما بالفعالية الحكومية ليس الا مظهرا من مظاهر هذا العجز السياسي العام.

أما الفراغ العقائدي الذي تعاني منه القيادات العسكرية القسط الأكبر من عجزها النفساني وتفاهتها المعنوية، فيرجع هو الآخر الى التناقضات الموجودة داخل الأنظمة نفسها، اذ كثيرا ما نجد في داخل الجيش الوطني الواحد هويات سياسية وطبقية مشتتة متضاربة. فبعض الاطارات العليا لها جذور ونزعات بورجوازية، وهي تعمل على صعيد واحد، وفي غرض واحد، مع اطارات ذات جذور شعبية مع ما في هذا الانتساب المختلف من تضارب في الذهنيات والتفكير السياسي. ولا يمكن مع مثل هذا الفراغ وهذه الفوضى العقائدية أن توجد قيادات عسكرية موحدة النظر الستراتيجي، اذ الستراتيجية ذاتها تقتضي الوضوح الايديولوجي واحتماء القوى العالمية الصديقة والمعارضة من جميع الوجوه الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ومجمل ما يقال في وضعية الجيوش العربية هي أنها تعيش بمفتها الجزء الأهم من أجهزة الدولة، نفس الاستلابات السياسية التي يعيشها الحكم، وبيروقراطياته، وأنها غير قادرة على تحويل هويتها السياسية والاجتماعية بمفردها، ولن تستطيع أن تتأصل في أعماق الحياة الشعبية أو تصبح هي ذاتها قوة شعبية طلائعية تقود الجماهير الى الكفاح التحريري، كما تحلم بذلك بعض الاطارات.

٠٠٠//٠٠

العسكرية. ان ذهنية الاحتراف السياسي والعسكري التي تسيطر على القيادات قلما تسمح لأصحابها بالانتباه الى الجوانب الانسانية والامكانيات المعنوية والقدرات الجماهيرية في استراتيجية الكفاح التحريري ، فلو كانت جيوشنا منفتحة على هذه القدرات والطاقات الشعبية ،ولو كانت سياستنا سياسة تحرير لفائدة الجماهير ،وبأيدي الجماهير المنظمة الواعية لأهدافها لتغيرت الأوضاع بأسرع مما نتصور ، ولحسبت الستراتيجية الأمبريالية حساب الشعوب بمنظار جديد قد يعدل بها عن تخطيطات القمع واحتقار الجماهير ،وفرض التبعيات المفضوحة الصارخة في الميادين الاقتصادية والسياسية.

ان احباط المخططات الأمبريالية في الفيتنام وفي كوبا ليس راجعا الى تفوق تقني لجيوش هذين الشعبين الصغيرين ،ولكنه راجع الى الصفة الجماهيرية والتفوق المعنوي والتماسك الايديولوجي لهذه الجيوش.

وبهذه الصفات الانسانية ، والسياسية ، تمكنت قيادات هذه البلاد مجابهة قوى ذات تفوق تقني دون أن تنثني عن عزمها التحرري ،ولم تبخل شعوبها بأقصى التضحيات.

ومهما يكن عجز قياداتنا ، فاننا متيقنون بأن عزيمة الجماهير العربية على الكفاح التحريري وتحمل التضحيات ليس بأقل من عزيمة الشعوب الثورية الأخرى.

مسألة العقيدة السياسية ووضعية الأحزاب في البلاد العربية

الأحزاب وتركيب العقائد :

لقد تعودت الأحزاب السياسية بالبلاد العربية أن تعالج مسألة العقيدة السياسية بطرق ذاتية ترجع في غالب الأحيان الى مشاربها الطبقية ،زيادة على أنها تخرق القضايا الأساسية للأمة العربية في كثير من النظريات المجردة أو تقص أجنحتها في الاعتبارات الوطنية والاقليمية الضيقة. ولا يمكن أن ينجم عن مثل هذه المواقف الا مفارقة للواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد العربية.

فميتافيزيقية العقائد التي هي التفكير السياسي المجرد البعيد عن دراسة الأوضاع دراسة علمية ليس الا دليلا على الفراغ العقائدي الذي تعاني منه شعوبنا أشد العناء.

ولطالما اعتبر بعض المحترفين للسياسة ،والمستعجلين في ملء الفراغ ،قضية الفكر العقائدي ،قضية تخصص ،شبه استقراطي ، يرجع الى نخبة حزبية كثيرة الاطلاع على النظريات المختلفة التي تنتشر في العالم المتحضر ،والتي يمكن تطبيقها بعد التلفيق السريع على المجتمعات العربية. واننا لنجد أنفسنا في مثل هذا الموقف تجاه فئة من السياسيين يقلصون العقيدة الى مستوى الأداة الحزبية . فأقل ما يقال عن مثل هذا الموقف ،هو أنه يجعل العقيدة قليلة الاتصال بالواقع الاجتماعي ويصبها صبا من أعلى قمم التأمل الفلسفي العالمي ، فيجعلها اذ ذاك ميتافيزيقية ،ويقلب البناء السياسي رأسا على عقب. ونحن لا ندعي هنا بأنه يمكن تحويل الفئات الحزبية عن عقائدها وسلوكاتها ونظرياتها الطبقية ،لأن الذاتية في هذا الميدان ليست ذاتية شخصية ، بل هي ذاتية طبقية بكل ما في هذه الكلمة من معاني الاستلاب النظري والسياسي. وليس من العجيب أن ينتبه مفكر قديم مثل ابن خلدون في دراساته للمجتمع العربي الى تخلق كل فئة اجتماعية بأخلاق معينة ،لا اختيار للأشخاص فيها. ولا يمكن لأي أحد أن يعيب عليه هذا التضيف العقائدي المبني على التميز الطبقي ، باسم الاسلام أو باسم الأخلاق الدينية لأخرى ،اذ الاسلام نفسه (وهذا صحيح بالنسبة للمسيحية أيضا) يرمي طبقة المترفين بعاهات نفسية لا أثر لها عند طبقة الفقراء ، مثل الفسق والظلم وحب التسلط والفساد

الاجتماعي . فالتقسيم الذاتي للعقائد بقطع النظر عن جذورها وانعكاساتها الاجتماعية وانتماءاتها الطبقية سيكون بمثابة تأمل فلسفي في السياسة ، ونحن هنا أيضا بمحضر فخ مبتا فيزيقي كثيرا ما يسقط فيه المفكرون السياسيون المستعجلون . ولا يسعنا هنا الا أن ننبه الى سوسيولوجية الأحزاب نفسها لنتعرف على جذور عقائدها أو ما يشبه العقائد عندها في بعض الأحيان . ثم ان هناك مبادئ عقائدية واضحة المعالم عند الشعوب ، ولكنها تخرج مشوهة من أدمغة بعض المفكرين السياسيين اذا تناولوها بالتعميق المزعوم ، وذلك لأن التفكير بمعزل عن واقع الحياة الشعبية اليومية ، وهو تفكير البيروقراطيات الحزبية ، لا يمكن أن يستوعب الواقع وينظره بالوجه العلمي والعملي المطلوب . هذه مظاهر أساسية من مظاهر الفراغ العقائدي عند أحزابنا وعند حكوماتنا ، ولا بد من الاعتناء بها بجدية أكثر مما قمنا به من محاولات مضاربة حتى الآن . فتركيب " العقائد كما يسميه بعض المحترفين ليس في الحقيقة الا تلفيقا مخالفا لذهنيات ومشارب طبقية تحتضنها بعض الأحزاب العربية من جملة ما تحتضنه من التناقضات الأخرى .

مظاهر الفراغ العقائدي :

ان التلفيق مظهر من مظاهر الفراغ العقائدي لا يلجأ اليه الا المستعجلون مثل الأحزاب الطامحة الى الحكم العاجل أو الحكومات التي تريد أن تأخذ بالمنهج الجاهز ، ولا ننسى أن الحكم نفسه عبارة عن سد مانع يقف في طريق انبثاق العقيدة السياسية الملائمة لأوضاع المجتمعات العربية ، لأنها عقيدة نقدية قبل كل شيء . وأين النقد من أنظماتنا السياسية التي تقتضي طبيعتها فرض العقائد الرسمية من أعلى أجهزتها البيروقراطية مهما كان ضعفها وتناقضها ، ولننظر الى مثال الحزب الشيوعي المغربي المدجن من طرف الملكية ، أو الى السياسيين العرب المساندين لكل قوة حاضرة لنشاهد ما تؤول اليه العقائد من ذوبان في التأكتيك والتعايش الميتاح مع كل ما يتصور من اقطاعيات وأوليغارشيات وبورجوازيات .

ومن ميزات هذا التلفيق العقائدي عند بعض الأحزاب أنه ينكر الواقع الصارخ ليتفق مع النظريات والتحليلات الرسمية البعيدة عن رقابة ذاتية ترجع الى التقنية فقط ، ولكن من تصور للأوضاع يعد تصورا وهميا . وفي أصرار بعض " الاحزاب التقدمية " على أن الملكيات ليست ظاهرة قطاعية وأنه لا وجود لصراع بين الشعوب والاقطاعيات دلائل واضحة على الملابسات الفكرية عند البيروقراطيات الحزبية .

وأما الصفات الرسمية التي تتقذف بها الحكومات من أطلى أجهزتها ، فهي النموذج الأمثل للضعف والتردد والديماغوجية التي تتوخى موافقة الجماهير . فهي بين المناهج الماركسية في تخطيطات التنمية وبين التنظيم الاداري البورجوازي ، وهي تنتسب الى الاشتراكية في بعض أفكارها السياسية والى الرأسمالية في بعض الأفكار الأخرى . وهي بين الأصالة التي تعني المحافظة وبين المعاصرة التي تدعي التقدمية ونجد أن كل هذه الجوانب العقائدية والمنهجية في السياسة تحتضن في قوالب شعورية وطنية بالمعنى الضيق لهذه الكلمة حتى تلتحق في بعض الأحيان بالشوفينية والتباهي بالعنتاقة والتفاخر بالفضل الحضاري المزعوم .

ومن مظاهر الفراغ العقائدي في البلاد العربية ذلك التشتيت الذي يرد الى التباين الاجتماعي ويعكس البنية الطبقية والثقافية في داخل الأحزاب وأجهزة الحكومات . ولا توجد أية فئة اجتماعية تخلو من مشارب خاصة تصبغ بها جزءا أو كل من التفكير السياسي ، قد ينزل الى مستوى الحدس في بعض الأحيان . فالمعروف في كل البلاد العربية مثلا أن الأقلية التيقنوقراطية فئة لها نظرياتها فيما يتعلق بالسلطة والمعاصرة وتطبيقها بالوسائل الاجبارية على الشعوب المتهمة بالجهل والغفلة السياسية . ولا يخفى على أحد أن البيروقراطيات تعكس العقيدة الرسمية بكل تناقضاتها ، وهي مستعدة للتعامل مع كل الأساليب والمناهج الفكرية تقليدية كانت أو ذات مشارب ماركسية اذا لم تتعد النظريات ، وعلى شرط أن تحافظ على امتيازاتها الاقتصادية والقيادية .

أما المثقفون فهم أكثر الفئات تباينا في الميدان العقائدي ، ورغم أن أغلبيتهم تنتسب الى البورجوازية الصغيرة بذهنيتها التطورية الضيقة وحبها لاستقرار الجبناء ، فاننا نجد منهم التقدمي والرجعي ، والمسلم والعلماني ودعاة المعاصرة البورجوازية والمتحمسون الى المحافظة .

ويمكننا أن نعدد الأمثلة عن هذا التشتيت الذي هو أبرز مظهر للفراغ العقائدي في فئات أخرى من الفئات الاجتماعية ، ولكننا نلاحظ أن القاسم المشترك بين كل هذه الظواهر العقائدية هو سطحيتها وتضاربها .

واذا كنا قد تحققنا أن طبيعة الحكم الحالي بالبلاد العربية يقتضي التردد وعدم الوضوح في ميدان الفكر السياسي ، فأين دور الأحزاب في هذا الميدان ، أذ أن مهمتها الأساسية هي التوعية والتوضيح العقائدي /

اننا لا نجد أي حزب من الأحزاب العربية خصص للتوعية العقائدية ما تقتضيه من المجهود وما تتطلبه من البحث والدرس المسبق . فدراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد العربية دراسة علمية صرفة ، وهو الجزء الأهم من البناء العقائدي ، مع نقد الأوضاع واقتراح المناهج العملية الصارمة الموضوعية لتغيير هذا الواقع ، عمليات أساسية لم يعبأ بها حتى الآن الا في قليل من المناسبات . ولا يمكن أن يحصل الوضوح العقائدي الا من خلال أنظمة حزبية تجعل هذه المهام في طليعة نشاطها ، لأن التوعية عملية طويلة النفس ، وهي بداية كل الانطلاقات التحريرية . وان الشعوب لمحصلة بسبب التجارب السياسية التي أجريت عليها منذ عهد الاستعمار ، على امكانيات عديدة لاستيعاب العقيدة التي تعكس الواقع وتعبر عن التطلعات الجماهيرية بصدق . وان احساسات الشعوب لا تخلو من حدس سياسي نافذ يكون معيارا للفكر السياسي الأنسب لهذا الواقع وهذه التطلعات ، خصوصا بعد النكسات المتكررة والمآسي العميقة التي لا زالت تقاسيها منذ بداية هذا القرن .

الأسس العقائدية عند الشعوب

يمكننا أن نكتشف في حياة الجماعات المحلية بالمدن والقرى وفي الطبقات الشعبية على الخصوص تشبثا قويا بالحياة الجماعية بما تقتضيه من تكافل ، وعمل مشترك ، وملكيات جماعية هي بقايا من الحياة الاجتماعية العربية الاسلامية .

ونحن نعلم أن الكثير من المبادئ الاسلامية مثل الشورى والعدالة ، والتضامن الاقتصادي التي فقدت معانيها وتطبيقاتها عند اقطاعيات الحكم ، قد لجأ الى الجماعات المحلية حيث وجدت الميدان الانساني الملائم لها . واذا تتبعنا هذه الظاهرة التي تعتبر من البقايا الايجابية للحضارة العربية الاسلامية ، وجدنا أنها حافظت على حيويتها ، وعرفت بعض النجاح لأنها كانت بمثابة سلاح للمعارضة عند الشعوب . فسلوك الاقطاعيات والأوليغارشيات الحاكمة ، الذي كان على عكس مبادئ الديموقراطية الاسلامية ، دفع بالجماعات المحلية الى تبني هذه المبادئ وخلق الأنظمة الملائمة لها مهما كانت بساطتها . وما لبثت هذه الأنظمة وخصوصا النظام السياسي للجماعات المحلية أن أصبحت بمثابة الادارة الموازية للادارات الرسمية ، وكان استقلالها عن الحكم وطأة ادارته التعسفية سببا في نجاحها وفعاليتها . وبقيت هذه الحيوية الجماعية التي هي ملجأ الديموقراطية الاسلامية مستمرة النفوذ الى أن فتت الاستعمار ثم البيروقراطيات الوطنية الوارثة له كل هذه الأنظمة وأحل محلها أجهزة الجبر المركزية التي لا تعبأ بمشاعر الشعوب . ورغم أن هذه الأنظمة الجماعية قد تقلص مفعولها في الميدان العملي ، فانها بقيت كمبادئ عامة واحساسات شعبية بالديموقراطية ، هي أهم حقل من حقول التربية السياسية الشعبية المستمدة من الدين في بعض مظاهرها ، ومن الروح الجماعية في مظاهر أخرى .

ومن الملاحظ أن جميع الثقافات الشعبية في البلاد العربية تتغنى بهذه المثل ، وتصعد الماضي المثالي الذي كان يحلى بها ، الى مستوى الفردوس المفقود في عالم السياسة . ومهما كان غموض هذه المشاعر عند الجماهير ، فانها تنبيء عن نفسية مشتركة اتجاه الأوضاع السياسية ، وتعبر عن نفس السخط على أنواع الحكم العربي اللا مشروع ، وتلجأ الى نفس التعويض عن المآسي الحاضرة بالرجوع الى مثالية الماضي الشرعي الرشيد ، وتحلم بنفس المجتمع الديموقراطي العادل للأجيال المقبلة . ولم تتمكن أية سلطة من الوقوف في وجه هذه الثقافة السياسية البسيطة ، اذ أن الحياة الجماعية جعلت منها قضيتها العالقة بالنفوس ، ووجدت الوسائل الملائمة لنشرها بين الطبقات الشعبية ، أحيانا بواسطة التربية الدينية ، والتذكير بالمشروعية الاسلامية ، وأحيانا بواسطة الآداب والأشعار الشعبية غير المكتوبة ، وأحيانا أخرى في أحضان الأسر نفسها من خلال مهامها التربوية ، وان هذا القدر الأدنى من الاحساس السياسي هو منطلق المشاعر الشعبية بالديموقراطية التي هي ديموقراطية فطرية في مجموع البلاد العربية ، وهي أساس الحدس والمعايير التي بواسطتها تقيس الجماهير صدق الحكام أو ملاءماتهم بشأن العدالة الاجتماعية المنشودة .

واذا أرادت الأحزاب أن تلعب دورا نافذا في التوعية السياسية ، فانه لا يمكنها معاكسة هذه الفطرة الفطرة السليمة التي هي شعور صادق خلقته تجارب الواقع اليومي الأليم وأدت اليه أوضاعنا السياسية المنحرفة . فحدس الجماهير تجاه الأنظمة المختلفة ليس حدسا أعمى كما نراه من خلال هذه الأحوال النفسية ، بل هو حدس التجارب المرة المتكررة ، وحدس اليأس من سياسات القمع والاستبداد ، وحدس التشبث العميق بالمبادىء الديموقراطية الأساسية التي توارثتها الأجيال .

هذا وان الصمت المرعب الذي نشاهده أمام الأحداث الوطنية الأليمة كالنكسات العسكرية ، وكذا رفض التعبئة تحت ظل الاستبداد وبرودة استقبال المخططات المفروضة من أجهزة الدول ، والسخرية التي تقابل بها الادعاءات الثورية ، كل هذه المواقف الشعبية لا يمكن أن تعد بمثابة عدم اكتراث ، وغفلة مطلقة في السياسة ، بل هي ضرب من المعارضة التي تستعمل عدم التجاوب كسلاح لعزل السلطات الاستبدادية ودفعها الى الانهيار . ونحن نعلم من تجارب حضارتنا العربية أن التقنية سلاح قديم وأن صمت الجماهير لم يكن في يوم من الايام رضا واستسلاما للأوضاع .

وأنه لا يمكن لأية سياسة جدية ، حزبية كانت أو حكومية أن تتجاهل هذا القدر من الاحساس السياسي عند الجماهير لأنه احساس يتأجج بالتطلعات التحررية . ولا يمكن معاكسة الروح الثورية التي تجيش بها صدور شعوبنا ، ولا يمكن قلب الأسبقيات السياسية الديموقراطية الى انجازات تيقنوقراطية ، دون التعرض الى السخط العميق والانسياق الى الاصطدام مع الجماهير العربية .

الاسلام كأداة عقائدية سياسية عند الاقطاعيات والبورجوازيات العربية

قد رأينا أن القيم السياسية الاسلامية الحقيقية هي تلك القيم التي تشبث بها الشعوب في حياتها الجماعية وفي ثقافاتها ومشاعرها العميقة . وهي قيم مبنية على المساواة ، والعدالة ، واشراك المواطنين في الحياة السياسية عملا بمبدأ الشورى ، وحق معارضة الاستبداد ، والمطالبة بالعدالة الاقتصادية والتعفف عن الامتيازات الطبقية ، غير أن الاقطاعيات والبورجوازيات العربية لا تنظر الى الفكر السياسي في الاسلام بهذا المنظار ، بل هي تطرح الاسلام كأداة عقائدية لتبرير مشاريعها وسلوكاتها السياسية والاقتصادية متدرعة بمبادىء الحرية والانسانية والتسامح الموجودة في الاسلام . فأما الاقطاعيات الحاكمة ، فانها تلجأ الى جوانب المحافظة والتمسك بالتقاليد لتبرير تقاطعها مع تطلعات الشعوب الى الثورة وتغيير الأوضاع . وهي من جانب آخر تعمل كلما في وسعها لبعث

الجهالات والانحلافات المتسترة وراء الروجانية الدينية لقتل الوعي السياسي وذر الضباب العقائدي على أدمغة الشعوب.

وأما البورجوازيات المستوردة للثقافة الغربية الرأسمالية، فانها تلجأ الى الاسلام كأداة لتبرير الحرية الاقتصادية التي هي أساس أمثيا زاتها واستغلالها للشعوب. ولا يخفى على أحد أن البورجوازيات العربية المعاصرة لا تقل الحادا عن البورجوازيات الأوروبية. ولقد كان دورها في بلادنا هو العمل على الانسلاخ من الاسلام بدعوى العلمانية، كما أن العقائد الرأسمالية حققت أهم مراحل الانسلاخ عن المسيحية في أوروبا، وما ذلك الا لأن البورجوازية العربية أحست بخطر العقيدة السياسية الاسلامية التي تتبناها الشعوب، ورأت فيها أهم خطر فكري على امتيازاتها وكيانها. وما علينا الا أن نقيس صدق الاعتقاد عند الاقطاعيات والبورجوازيات العربية بمقياس السلوك. فالاباحية، وحياة التمتع الخليع، والتبذير الجنوني، والتقليد الأعمى للبورجوازيات الأوروبية، واحتقار البشر، وابخاس أعمالهم في المعاملات اليومية، كلها دلائل واضحة على أن العقيدة الدينية ليست الا أداة سياسية عند هاتين الطبقتين. واذا كانت الاقطاعية متمسكة ببعض المظاهر الطقوسية للدين، فان البورجوازية الملحدة تنظر الى الدين كشيء محتقر خاص بجهالات الشعوب.

فالتظاهر بالاسلام ليس الا نفاقا عند هذه الطبقة المعتزة بانتسابها الثقافي الى الغرب الرأسمالي. غير أنها ترى في التحالف مع الاقطاعية ببلادنا، والعمل تحت ظلها في بعض الأحيان، ضمانا لوجودها، وهي تتظاهر بالعقيدة الاسلامية كجسر وفاق بينها وبين حلفائها.

فاسلام الشعوب في ميدان الفكر السياسي، واسلام الاقطاعيات والبورجوازيات عقيدتان متناقضتان اليوم كما كانت عليه في القرون الوسطى، زيادة على أن الالحاد البورجوازي لعب دوره في عصرنا هذا من أجل تفتيت المعنويات السياسية الاسلامية باسم المعاصرة والحضارة.

واذا تتبعنا ظاهرة استعمال العقيدة الاسلامية من طرف الاقطاعيات والبورجوازيات المتحالفة على الشعوب، فاننا نجدها متفقة تمام الاتفاق على الصمت عن عيوب الرأسمالية بل كثيرا ما نجدها تبرر السلوكات الرأسمالية تبريرا فاضحا باسم الحرية كمبدأ ديني. غير أننا نراها تقوم بكل أنواع التهويل والتخويف تجاه العقائد الاشتراكية التي هي في نظرها أصل لكل عنف وشغب وفوضى.

ومن العجيب أن نجد البورجوازية الملحدة المادية، والالحاد والمادية من أبعاد الكيان البورجوازي، من العجيب أن نجدها تحرك شبح الالحاد وتدعو الى اقتلاع جذور العقائد الاشتراكية من أجل هذا الشبح الذي يهدد، في نظرها، تماسك المجتمعات العربية.

فالعقيدة السياسية الاسلامية كما نرى في كل هذه الأحوال مجرد أداة لمواجهة تطلعات الشعوب. وقلما يؤمن بها أصحابها، أو يذهبون الى الاعتناء بدراسة المبادئ على حقيقتها، ولا عجب من أجل هذا أن نجدها عبارة عن واجهات تزييف تتستر من ورائها العقائد الرأسمالية التي استولت، بسبب المصالح المشتركة، على أدمغة الاقطاعيات والبورجوازيات العربية المعاصرة.

وضعية الشيوعية في البلاد العربية:

ان وضعية الشيوعية سواء أخذت من الوجهة النظامية أو من الوجهة العقائدية، قد أثارت ولا زالت تثير كثيرا من الحساسيات والعقد في سائر البلاد العربية. فالاشتراكيون العرب مثلا يتبرأون من القرابة مع العقيدة الماركسية لما تمتاز به من تمذهب بالمادية والالحاد الذين يعتبران في نظرهم أصلا لكثير من المواقف اللاانسانية، وجل المفكرين السياسيين العرب يرون أن المبادئ والمشاعر

....//..

السياسية عن الشعوب، لا يمكن أن تتقبل العديد من جوانب المنهج الماركسي سواء في التفكير أو في التطبيق. وليس من الغريب أن نجد الدعايات الرأسمالية تنصب على مثل هذه المواقف والحساسيات لتغذيها وتوجهها وتتخذ الوسائط الثقافية لنشرها حتى تصبح معطى من معطياتها الستراتيجية في البلاد العربية والاسلامية على العموم.

اننا نعتقد بأن الصراع القائم بين الكتلتين الرأسمالية والشيوعية قضية عالمية لا يمكن أن يجد العرب أنفسهم في معزل عنها مهما أرادوا أو حاولوا الانعزال، ما دامت الستراتيجية العالمية بين هاتين الكتلتين ترمي الى التسارع على اكتساب المناطق وادخال سكانها في التبعيات.

ومن المعلوم أن تصعيد هذا الصراع في ميادين السياسة العملية والعسكرية قد قذف في هذه السنين الأخيرة بالمسائل العقائدية الى مستوى ثانوي خصوصا أن القضايا النظرية لدى الشعوب المتخلفة لم يأت دور تعميقها وتأزمها كما هو الشأن في العالم المتحضر. فالصراع العقائدي بين الشرق والغرب، اذا طبق على البلاد العربية، انما ينظر اليه بمنظار الشعارات والحساسيات التي ترافق السياسة العملية، ولا ينظر اليه بمنظار النقاش العميق. فقضايا الفكر الماركسي، أو قضايا التفكير الفلسفي المعاصر في العالم الغربي، انما هي قضايا تهم نخبة المثقفين حتى الآن.

واذا كنا لا ننسى أن التأثير الغربي قد لعب دوره منذ عهد الاستعمار، سواء في الميدان الثقافي أو في الميدان السياسي، وأنه وجد الطبقة العربية الملائمة لحمل قيمه ونظرياته الحظارية التي عرفت بعض النجاح ولو بالطرق السطحية، فان تأثير الشيوعية كان ضئيلا ومحصورا في بعض الأقليات التي تعيش أزمات التجاوب من المجتمع العربي.

ونعتقد أن هذه الوضعية الاجتماعية قد تعين على تفسير مشاكل وتناقضات الحركات والعقائد الشيوعية بالبلاد العربية.

فمنها أن الأحزاب الشيوعية العربية كانت دائما أحزاب أقليات مثقفة تهتم بالدراسات النظرية في حلقات مصغرة متخصصة قلما يكون لها جذور شعبية متصلة بالطبقات الدنيا من المجتمع العربي مثل الفلاحين والعمال. ولعل الاتهامات الموجهة اليها فيما يخص أرستوقراطيتها الفكرية والسلوكية لا يرجع الى عاهات ذهنية طبقية بقدر ما يرجع الى هذا التخصص المفرط وعدم التمكن من مباشرة العمل السياسي في أحضان الشعوب.

ومنها ارتباطها العضوي في عصور الاستعمار بأحزاب شيوعية أوربية سلطت عليها هيمنتها الفكرية وقوالبها المنهجية وبعض صيغها النظامية مما جعل المناضلين السياسيين في العالم العربي ينظرون اليها نظرة ارتياب كثيرا ما تذهب الى الاتهام بالتبعية الى الاستعمار. هذا ولقد كانت ممارسة العمل السياسي عند هذه الأحزاب تكتسي صفة المشروعية المتكيفة مع التقاليد الحزبية الأوربية من الاكتفاء بالدعاية والدخول في لعبة الانتخابات، والاقتصار على النقاش العقائدي الذي لا تفهمه الشعوب.

ولقد أدى هذا الارتباط القوي بالأحزاب الأوربية الى العديد من المفارقات في ميادين السياسة النظرية والعملية، لم يتوصل مناضلو هذه الاحزاب الى ادراك خطورتها الا في ابان الكفاح الوطني المسلح حيث شعروا ببعدهم عن الواقع وانسياقهم الى مناهج لا علاقة لها بالفكر الثوري الملائم لمحاربة الاستعمار. ومن الضعف العقائدي الذي تمتازبه هذه الأحزاب، ولكنها هنا لا تختلف عن باقي الأحزاب العربية الأخرى فيما يخص الضعف والفراغ، هو اقتصارها على الأخذ بالعقيدة الجاهزة التي تنطبق على البنيات الاجتماعية والاقتصادية الأوربية، والصاقها الصاقا سطحيا واصطناعيا بالمجتمع

العربي الذي يختلف واقعه عن المجتمعات الأوربية تمام الاختلاف.

أما مشاركتها في الكفاح الوطني بنصف الالتزام، وبالتحفظ، وبالتخصص في الأعمال الهامشية كأنها ترى في الحركات الوطنية الخصم الذي يجب ارضاؤه ولا يجب تقويته، فهي من أفدح الغلطات التي ارتكبتها الأحزاب الشيوعية العربية، ذلك لأنها بقيت غلطة تاريخية لم تغفرها لها الشعوب.

هذا ونشاهد أن اعطاء هذه الأحزاب للتاكتيك أهمية قصوى في التصرف السياسي والعلاقات الحزبية والطبقية كثيرا ما يؤدي الى انحرافات قلما يمكن التحكم فيها بعد تطور الظروف. فهل يعقل مثلا أن حزبا شيوعيا يؤمن بالعالمية، وبمقت الوطنية الضيقة قد يصبح حزبا شوفينيا. وهل يعقل أن هذا الحزب الذي يعرف نفسه كحزب ثوري مبدؤه التصارع مع الاقطاعيات والبورجوازيات، قد يصبح حزبا مدجنا من لدن اقطاعيات ملكية /

أما انتهازية بعض القادة الماركسيين وتحببهم الى كل حكم حاضر كيفما كانت هويته السياسية فهو موقف دون التاكتيك، ولا يمكن أن يوجد في غير بلادنا العربية. فالتسلح بالتقية، والحرص على التعايش مع الخصوم، واتباع المناهج الملتوية، انما هي مواقف ترجع الى ذهنية الاقليات التي تنعكس على مثل هذه الأحزاب الضعيفة في البلاد العربية.

وأما وضوح الأفكار وقوة العقيدة والتسلح بالبحث العلمي الجدي المطبق على المجتمعات العربية، فهي جوانب من النشاط العادي للأحزاب لم تظهر بعد عند أي فئة سياسية في بلادنا.

فالأوضاع الاجتماعية والتاريخية قد تحكمت كما نرى في أوضاع هذه الأحزاب، وفي العقيدة التي تدعو اليها. واذا كانت هذه الأوضاع لا تسمح اليوم بالصراع العقائدي العميق الا بين أقليات قليلة من المثقفين، فهذا لا ينفي أن مثل هذا الصراع سيبرز بكل عنفه المعهود في البقاع الأخرى من العالم، وأنه قضية الجيل المقبل القريب.

فالتسلح بالوضوح وبالروح العلمية النزيهة لدراسة الواقع، وبالقدرة على النقد والتنظير العقائدي أمر محتوم على الأحزاب والمنظمات السياسية التقدمية العربية لتكون في مستوى المواجهة العقائدية العالمية، اذا أرادت أن تفلت من التبعيات.

القضايا الأساسية للأمة العربية

ليس من الصعب أن يدرك العالم كله القضايا السياسية للأمة العربية، بعد قرن من الكفاح المرير الذي جربت فيه جميع الأساليب، وتوضحت فيه أهم المواقف بكل أنواع التعبير: بتحديد المطامح وفقا للواقع، بالصراع، بالتضحيات. فهل بقيت قضايانا بعد كل هذه التجارب وكل هذا الصبر الطويل في سبيل التوضيح والتبليغ قضايا يتوصل الى معالجتها بالمفاهمة، وبمجرد المفاهمة مع الخصوم، كما يزعم بعض حكامنا المتعامين عن الواقع. ان قضايا الأمة العربية تتلخص في ثلاث واجهات سياسية صريحة الأهداف، طرقها مشروعة، ومبادئها انسانية، لا ينازع في انسانيتها أي منازع، وهي التحرر والتنمية والوحدة. لكن هذه الواجهات الثلاث تقتضي قدرا من الوعي والكفاح والتعبئة والبحث عن المناهج الملائمة أكثر مما يتصوره السياسيون المتسلحون ببعض الشعارات. واذا كانت أهدافنا واضحة كل الوضوح، فان تشابك الأوضاع، وتناقض المصالح بيننا وبين خصومنا، وظهور بنيات وكيانات تريد أن تنتصب على أنقاض وجودنا لا يترك لنا اختيارا ومنهجا ثانيا غير اختيار الكفاح. وذلك لأن أول درجة من الوعي في مثل هذه الأوضاع الأليمة هي أن ندرك بأن التحرير هو المسبق الأول لكل

عملية انمائية أو وحدوية ، و لا يتصور تحرير من تبعية الأمبريالية والاستبداد عن طريق المفاهمة والاقناع. ولقد أثبتت التجارب أن طريق التحرير ليس مرجعه الى البطولات القيادية وعدد الجيوش وعدتها ، ولم يتمكن أي حكم عربي حتى الآن من التحصيل على أي مكتسب ذي أهمية بمثل هذا المنهج.

فما معنى التمادى في احتقار الامكانيات الانسانية والاستعدادات الفياضة التي تتقدم بها جماهيرنا من أجل التحرير. ان الخصوم ، خصوم واضحون صراحة في الداخل والخارج. وليس هناك امبرياليات غير الأمبريالية التي استعمرت البلاد ، وبذلت كلما في وسعها لاخضاع الأمم ، ولا زالت تستغل الخيرات وتبني ترفها الحضاري على عرق الشعوب ، وتقود سياستنا بواسطة أعوانها ، وشركائها الداخليين والصهيونية ، صريحة طاغية في خططها التوسعية وأحقادها العرقية المتطرفة لا تتقنع علينا بأي قناع ولا تفوت أية فرصة للعدوان. والاقطاعيات العربية لا تبدى أي رحمة في تسلطها وقمعها الوحشي على الجماهير ، فهل يمكن مع كل هذا الوضوح في المواقف ومع كل هذا التأزم في الصراع أن يبقى مجال للمناهج السياسية التجريبية أو الديبلوماسية /

انه لا يمكن اعتبار المنعرج الذى اجتازته أغلب القيادات العربية منذ 1973 الا بمثابة مراجعة بشأن قضية التحرير نفسها ، واذا كانت القيادات قد رضيت بالتبعية بدل الكفاح التحررى بدعوى الضعف العسكرى والانكسار ، فان الشعوب وكل الشعوب العربية لم ترض بهذا الخنوع ، بل ان جماهيرنا بدأت تشعر بعملية فك ما بين الواجهات من رباط ، وسوف لا يمر زمن طويل حتى نرجع الى الوطنيات الضيقة ، اذ لا وحدة بدون تحرير ولا تحرير بدون وحدة نضالية. واذا كان هذا التفكيك عملية امبريالية تطبق حسب مخطط معروف ، فلا يمكنها أن تنجح على الأمد البعيد ، لأنها تجرى على خلاف طبيعة الشعوب التي تطبق عليها ، ومهما كان خضوع بعض القيادات. نقول ان الكفاح في سبيل التحرير لم يستنفذ الا القوى الكلاسيكية السطحية المفعول ، بينما بقيت القوى الانسانية العربية تتأجج بطاقاتها الثورية لم يصرف منها حتى الآن أى وجه من الوجوه. فهلا كلفتنا الاستراتيجية العربية المعوضة للمخططات الكلاسيكية الفاشلة سبب بعث جديد للكفاح التحرري والوحدوى / هذا وان الحلم بتنمية انعزالية في وطنية ضيقة عند قادة الغد الذين يهدفون الى التخلص من اعباء الكفاح التحررى والوحدوى ليعد تناقضا صارخا في التفكير السياسي ، وتجاهلا بالأوضاع الحاضرة. فهل يعقل القفز التيكنولوجي ، والتحويل المحلي لطاقاتنا وموادنا الأولية ، وقلب السوق العالمية رأسا على عقب ، وافتكاك المبادرات الاقتصادية وتفكيك الأنظمة الرأسمالية المبنية على استغلال الشعوب ، وبلوغ النمو الكافي بمحض التفاهم والتعاون مع الخصوم الطبيعيين / فالقضايا العربية الأساسية ، هي كما نرى ، قضايا مترابطة متداخلة لا يمكن عزل الواحدة على الأخرى دون النزول الى مستوى السياسة العشوائية التي لا تفكر في استراتيجية المواجهة ، ومقابلة الخصم الأمبريالي بالكفاءة التي تتطلبها الأوضاع. وانه ليمكننا أن نشاهد مثل هذه التجارب العشوائية التي تدعي التسلح بالتخطيط الدقيق في كثير من المحاولات الوطنية للتنمية ، ان مثل هذه المخططات تؤكد التبعية التقنية لما تكتسيه من الاستعجال وعدم الاكتراث بالجوانب الانسانية في التصنيع ، وهي سائرة كلها في طريق التبذير بسبب الاستيراد الفاحش للآلات والمواد والخبرات وهي تعيش استلابا حقيقيا في نظرتها الى الحضارة والنمو والمعاصرة ، اذ أنها منبهرة بالتجهيزات العسكرية والتقنيات الرفيعة التي تحتاج دوما الى تجديد الاستيراد والتعثر في التبعيات.

ولو تخيلنا الوطن العربي حرا من الضغوط والاستعمار موحدا وحدة كما ترتضيها الشعوب ، لا كما تتلاعب بها الحكومات ، لكانت هذه الحرية مطلقا لتنمية وحضارة دون ضغوط ، ولكان الجانب الانساني أساس كل انجاز حضارى ، ولا مكن مع هذه الشروط ارغام الخصوم على التفاهم في مستوى

..../..

الأقطار. ان الوطنيات الضيقة المحدودة الأهداف الخالية من كل تفكير استراتيجي يفرضه واقع العالم الـ لا يمكنها أن تحقق أي هدف أساسي من أهداف شعوبنا وتطلعات جماهيرها، وذلك بسبب ضعفها وانسياقها مع التشتت والتفرقة التي تريدها الامبريالية لشوقها الى التبعيات. فلا تنمية حقيقية اذن بدون وحدة، ولا وحدة بدون كفاح تحريري مشترك يرجع الى الطاقات الشعبية والحماس الثوري الذي تحمله الجماهير.

من واجب الضمير السياسي العربي

انه لا يكفي أن نشاهد بأن الشعوب العربية مليئة بالطاقات الثورية، وأن ننتظر القوة الخيالية التي ستفجر هذه الطاقات. اننا نعلم أن كل ثورة تترقبها ثورات مضادة، وعليها أن تنتصر على أعدائها ومستغليها. ولقد سبقتنا الى الحلم بالثورة أمم وشعوب مثل شعوب أمريكا اللاتينية التي لا زالت حتى اليوم تحلم بالعدالة الاجتماعية كما تحلم بالمسيح المنتظر! ومعنى هذا أن الجماهير كقوة مهملة قد يمكن أن تنتظر على مدى القرون نظاما سياسيا يخلق معجزة الثورة الصادقة والعدالة، وتعلق آمالها على كل انقلاب يتبعه انقلاب، ولا تأتي الا الخيبة اثر الخيبة كما ذلك عبر الأزمنة الماضية. فالقضية اذن قضية وعي ونظام.

ان الشعوب العربية لا تدعي بأنها من أغنى الأمم في التجارب الحاضرة، ولكنها لا تتكبر لنفسها تجارب مريرة، ومآسي طويلة في الميدان الحياة السياسية، فلقد عرفت الازدهار والانحطاط، والديموقراطية والاستبداد، والعدالة الجماعية، والاستغلال الاقطاعي، والتوسع الامبريالي، والخضوع للامبرياليات، والتماسك والتفكك، وأشرفت غير ما مرة على الزوال، وآخر خطر مرت كان هو خطر الاستعمار. فهل يمكن أن تمحى من ذاكرة الشعوب كل هذه الأحداث وأن تغالط مشاعير الجماهير في المبادئ السياسية. ولا يظن أن الشعوب العربية شعوب تسعى وراء التضحيات كما يسعى آخرون وراء المجد وتفوق الوطنيات. بل القضية قضية حقوق عادلة، مشروعة، انسانية تتلخص في مبادئ سياسية واضحة كل الوضوح يمكن أن يختصر الطريق في الحصول عليها، ولكن ظروف العالم الحالي والصراع العنيف بين القوات المعاصرة لا يترك أي أمل في تحقيق هذه المبادئ دون كفاح ودون تضحيات. قد يقال عملا بالذهنية التجريبية في السياسة، بأن التناقضات الحالية ستسفر عن أوضاع جديدة لصالح الشعوب، لكننا نعلم أن هذه الذهنية التي تؤمن بالقوى الخام والسير التلقائي الشبه طبيعي للأحداث السياسية، هي بداية الروح التوكلية التقليدية التي تثبط الشعوب عن الثورات، وكانت خير عون للاقطاعيات الجريئة الفاتكة بأمتنا العربية على مر القرون. نعم ان التنظيم قضية جماهيرية في أساسها، ولكننا لا نؤمن بفعاليات التنظيمات التي لم تكن مسبوقة بتوعية دقيقة طويلة الأمد، ولا يجاب على أي حركة سياسية أن تنطلق من العمل الفكري الجاهد الجاد الذي يقتضي تعبئة كاملة بجماعة المفكرين الشاعرين بمشاعر الجماهير، المدركين لواقع حياة الشعوب، والقادرين على البحث العلمي الموضوعي، وعلى التنظيم المربوط بهذا الواقع أشد الارتباط. واذا ما تكونت مثل هذه الجماعة المنخرطة في رابطة تفكير سياسي ثوري واحد، فانها لن تكون أول رابطة فكرية عربية. فالضمير السياسي العربي له وجود قديم، ولقد عرف هو الآخر بعض النجاح وكثيرا من النكسات. ولقد وجهت اليه الضربات من طرف الاستعمار بقدر ما حيكت عليه المؤامرات الداخلية من الطبقات الاستغلالية. ولقد بحث عن مناهج عديدة للتحرر، فكان بعض النجاح وكثيرا من الانخداع. انخدع الضمير العربي بالنهضة المزيفة التي أدخلت عليها البورجوازية الوطنية كثيرا من الانحرافات، وانخدع بالمعاصرة دون تمييز بين أساليب الحضارة الطبقية والحضارة العلمية الحقة، وانخدع بالمبادئ السياسية العالمية ظنا من انها ستخلف الحرية دون كفاح ...

..../..

المراجعات العميقة والانبعاث الجديد للضمير السياسي العربي ، واننا لنعتقد ان هذه المراجعات تقتضي تسلحا صادقا بالوسائل العلمية الدقيقة ، وبالروح النقدية العميقة ، وبوعي الواقع العربي والتوعية به لصالح الشعوب. ولقد رأينا ماتجره التلفيقات العقائدية المستعجلة من انفصام عن الواقع واستلابات سياسية. فالتوعية بالفكر السياسي عملية شاقة ، لاتتحمل الاستعجال ، ولا الطموح الشخصي من وراء التنظيمات السياسية نحو الحكم أو نحو أي نوع من القيادات والزعامات. ولقد آن الوقت لخروج طلائع الفكر السياسي العربي جياشة بالشعور الثوري مثل شعوبها صادقة النضال مستمرة الالتزام نزيهة الأهداف.

ولقد آن الوقت الذي يغلب فيه الضمير العربي على مفارقته وتشتيته بين الفكر والعمل السياسي كأنهما ميدانين مختلفين. فترك الأحداث السياسية تجرى على مشارب الأمبريالية ، ونزوات السياسيين المحترفين دون شرحها والتعرض لها بالدرس والنقد بمقياس العلم ومبادئ العدالة الاجتماعية والديموقراطية الحقة ... ليس الاتمادي في مواقف التقية العتيقة ، ومعارضة الصمت الذى قد يطول ، فالتوعية السياسية ، توعية بالفكر ونقد الأعمال والأوضاع.

ولقد آن الوقت الذي تتوضح فيه المواقف الفكرية بين التقدمية والرجعية ، وأن ترفع كل الملابسات وأن يظهر الاكتساب الحقيقي لمشاعر الجماهير. وان هذا التفجير الجديد للضمير العربي لا يمكن أن يكون كشعلة نار تنطفئ بعد حين ، بل هو مسؤولية والتزام ، بعيد الأمد ، يهيئ الوسائل لدراسة الواقع السياسي والعمل على تغييره بأنجع المناهج. وهو يتطلب الانتباه المستمر الى ما يجرى حول العالم العربي من أحداث ومخططات ، ويطلب القدر الأقصى من التضحيات بقدر ما يتطلب التسلح بالصبر وروح الاقناع ، ذلك لأنه يثير عليه المعارضات العنيفة من جميع الجهات. فهو من أجل هذا لايتفق مع طبيعة الأنظمة المستعجلة التي تعتبر العقيدة السياسية مرقاة للحكم ووسيلة ديماغوجية للمحافظة عليه. وقلما تؤتي التوعية السياسية العميقة أكلها في الشعوب الا بحساب الأجيال.

انتهى

0000//00